E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/56
29 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة

تقرير دوري مقدم من الآنسة اليزابيث رين، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ٤٥ من قرار اللجنة ١٩٩٦/٧١

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٥	٤
أولا - البوسنة والهرسك	٦ - ٦٣	٥
ألف - حرية التنقل	٨ - ١٣	٥
باء - الحق في العودة الاختيارية	١٤ - ٢٠	٧
جيم - الحق في الأمان الشخصي وفي عدم التعرض للتمييز	٢١ - ٢٧	٨

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
أولا -	دال - الحقوق المتعلقة بالملكية	٢٨ - ٣١	٩
(تابع)	هاء - القضايا المتعلقة بالاحتجاز	٣٢ - ٣٦	١٠
	واو - حرية التعبير	٣٧ - ٣٩	١١
	زاي - الافلات من العقاب	٤٠ - ٤١	١٢
	حاء - المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية	٤٢ - ٤٧	١٢
	طاء - "الطوارئ الصامتة" ومسألة الأشخاص المفقودين	٤٨ - ٥٠	١٣
	ياء - الاستنتاجات والتوصيات	٥١ - ٦٣	١٤
ثانيا -	جمهورية كرواتيا	٦٤ - ١٠١	١٦
	ألف - الأمن الشخصي في القطاعات السابقة	٦٦ - ٦٨	١٦
	باء - القضايا الإنسانية والاجتماعية	٦٩ - ٧١	١٧
	جيم - عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين	٧٢ - ٧٦	١٨
	دال - الحق في الجنسية	٧٧	١٩
	هاء - مسألة العفو	٧٨ - ٨١	١٩
	واو - حرية التعبير	٨٢ - ٨٧	٢٠
	زاي - السلك القضائي	٨٨ - ٩٠	٢١
	حاء - عمليات الطرد غير المشروع والقسري	٩١ - ٩٢	٢٢
	طاء - تدابير لحماية حقوق الإنسان	٩٣ - ٩٤	٢٢
	ياء - استنتاجات وتوصيات	٩٥ - ١٠١	٢٣
ثالثا -	منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (كرواتيا)	١٠٢ - ١٢٣	٢٤
	ألف - الأمن الشخصي	١٠٤ - ١٠٧	٢٤
	باء - عملية الاندماج	١٠٨ - ١١١	٢٥
	جيم - عمليات الاحتجاز ومسألة العفو	١١٢ - ١١٣	٢٦
	دال - الحق في الجنسية	١١٤ - ١١٥	٢٧
	هاء - الانتخابات	١١٦ - ١١٧	٢٧
	واو - الاستنتاجات والتوصيات	١١٨ - ١٢٣	٢٨

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
رابعا - جمهورية يوغوسلافيات الاتحادية	١٢٤ - ١٧١	٢٩
ألف - الحق في انتخابات حرة	١٢٥ - ١٢٨	٢٩
باء - حرية التعبير ووسائل الإعلام	١٢٩ - ١٣٤	٣٠
جيم - الأمان على الشخص	١٣٥ - ١٤٤	٣٢
دال - الضمانات القانونية لحماية حقوق الإنسان	١٤٥ - ١٤٦	٣٤
هاء - كوسوفو - إساءة استعمال الشرطـــة للسلطـة، التعذيب والاحتجاز التعسفي	١٤٧ - ١٥٣	٣٤
واو - كوسوفو - عودة ملتمسي اللجوء	١٥٤ - ١٥٥	٣٦
زاي - كوسوفو - التعليم	١٥٦ - ١٥٧	٣٧
حاء - استنتاجات وتوصيات	١٥٨ - ١٧١	٣٧
خامسا - استنتاجات وتوصيات عامة	١٧٢ - ١٨٢	٣٩
المرفق - برنامج اجتماعات المقررة الخاصة		٤٢

مقدمة

١- هذا التقرير الذي أعد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لضمان تقديمه في الوقت المناسب إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين، يبحث تطورات حقوق الإنسان في الأراضي التي تغطيها ولاية المقررة الخاصة حتى أوائل عام ١٩٩٧.

٢- ومنذ الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان، قدمت المقررة الخاصة أربعة تقارير إلى اللجنة بما فيها هذا التقرير. وبحث التقرير الأول المؤرخ في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/5)، حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك توقعاً للانتخابات التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ثم قدمت المقررة الخاصة تقريرين هامين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/8 وE/CN.4/1997/9) أُعدّا جزئياً من أجل تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وبحث أول هذين التقريرين بتعمق حالة أقليات السكان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا في حين أن التقرير الثاني تناول تطورات حقوق الإنسان عموماً في جميع أنحاء المنطقة التي تغطيها ولاية المقررة الخاصة. وينبغي اعتبار هذا التقرير متابعة للتقرير العام الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣- في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قامت المقررة الخاصة بثلاث بعثات لأراضي يوغوسلافيا السابقة. واشتملت أولى هذه البعثات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر على زيارات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (بما فيها اقليم كوسوفو)، ومنطقة سلافونيا الشرقية في كراوتيا، وسراييفو، في حين اشتملت البعثة الثانية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر على زغرب وأماكن مقصودة في كل من كياني البوسنة والهرسك. والبعثة الثالثة التي جرت في ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر، قادت المقررة الخاصة إلى سراييفو حيث ألقت كلمة حددت فيها الخطوط الرئيسية في المؤتمر الافتتاحي لمركز جامعة سراييفو لحقوق الإنسان. وانتهزت المقررة الخاصة الفرصة أيضاً خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٦، لحضور اجتماعات أخرى هامة واردة في جدول الأعمال ولإلقاء كلمات فيها، بما في ذلك الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في نيويورك، ومؤتمر إعمال السلم في البوسنة والهرسك الذي عقد في لندن في يومي ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واجتماع الفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية الذي دعت إلى عقده المفوضة السامية لشؤون اللاجئين في جنيف في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٤- ويسرّ المقررة الخاصة أن تعلن أنها لا تزال بشكل عام تلقى تعاوناً جيداً من جميع الحكومات التي تغطيها ولايتها. وكان التعاون طيباً أيضاً مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في المنطقة. وتوجد مرفقة بهذا التقرير قائمة للمحاورين الذين التقت بهم المقررة الخاصة أثناء بعثاتها. ولا يزال المصدر الرئيسي للدعم بالنسبة للمقررة الخاصة هو العملية الميدانية لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة المشتركة بين مفوضية شؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان، التي تقدم إليها مساعدة بالغة القيمة سواء في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان أو تنسيق بعثاتها التي تقوم بها إلى الأراضي. ويقدم هذا الدعم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها أحدث قرار للجمعية العامة ١١٦/٥١ الذي أثنت فيه الجمعية العامة على المقررة الخاصة والعملية الميدانية لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة لجهودهما المستمرة المشتركة. ويوجد مقر هذه العملية في سراييفو بالبوسنة والهرسك ولها مكاتب ميدانية في بانيا لوكا (البوسنة والهرسك)، وزغرب وفوكوفار (جمهورية كرواتيا)، وبلغراد (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) وسكوبيي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة).

٥- وتريد المقررة الخاصة أن تشير إلى أن لجنة حقوق الإنسان طلبت إليها، في القرار ١٩٩٦/٧١، أن تواصل اتصالها بسلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد قامت، في هذا الشأن، بزيارة هذا البلد في ١٣ و١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وسوف تبلغ المقررة الخاصة اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين بملاحظاتها وتوصياتها فيما يتعلق بالعملية الميدانية لحقوق الإنسان.

أولا- البوسنة والهرسك

٦- بعد مرور أكثر من سنة على التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلم في البوسنة والهرسك ("اتفاق ديتون")، يستمر وجود سلم ضعيف في البلد. وقد التزمت الأطراف بمعظم التعهدات العسكرية التي أخذتها على نفسها بالتوقيع على الاتفاق. وقد تحقق أيضاً بعض التقدم في تنفيذ نصوص اتفاق ديتون التي تؤثر في حقوق الإنسان، وبخاصة في مجال إنشاء مؤسسات مثل لجنة حقوق الإنسان. ولكن لا يزال هناك كثير يجب تحقيقه. وفي بعض الحالات الرئيسية مثل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، لم يتحقق إلا تقدم ضئيل خلال العام الماضي. ولا تزال البوسنة والهرسك بلداً منقسماً، مع حدود لا تختلف كثيراً عن خطوط المواجهة بين الكيانين ومع وجود تمييز وعنف على أساس الجنسية في جميع أنحاء الأراضي. وتشتمل المناقشة التالية على تفاصيل للمشاكل الكثيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي استمرت في التسبب في المعاناة في البوسنة والهرسك في نهاية ١٩٩٦.

٧- وفي البداية، من الضروري إعادة التشديد على الدور الرئيسي الذي ستلعبه مسائل حقوق الإنسان في نجاح أو فشل كل عملية ديتون السلمية. وكما أشارت إليه المقررة الخاصة في التقارير السابقة، إن إظهار الاحترام لحقوق الإنسان - أكثر من عمليات وقف اطلاق النار وأكثر من التعمير - هو الأساس الضروري لسلم دائم. والتطورات التي حدثت في هذا المجال الحاسم خلال العام الماضي تلقي ظلالاً من الشك حول ما إذا كان السلم الذي اكتسب بقدر بالغ من الجهد في ١٩٩٦ سيدوم إلى ما بعد انسحاب القوة العسكرية الدولية التي تتولى قيادتها منظمة حلف شمال الاطلنطي. ولهذا السبب، سيكون عام ١٩٩٧ عاماً فائق الأهمية. وبالتطلع إلى فصل الربيع، سيكون التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان حاسماً بصفة خاصة بالنسبة لشرعية الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك التي تقرر الآن عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ودون حدوث تحسن في المجالات الرئيسية لحرية التنقل وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، سيكتنف الشك سريعاً إلى حد ما نتائج الانتخابات ويمكن أن يزيد ذلك من احتمال إفساد الجهود المبذولة حالياً من أجل تحقيق سلم دائم.

ألف- حرية التنقل

٨- يُلزم اتفاق ديتون الأطراف صراحة بضمان حرية التنقل ويتضمن القانون الدولي الذي يكفل هذا الحق، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (في المادة ١٢) والبروتوكول الرابع للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (في المادة ٢). ورغم ذلك فإن القيود على التنقل شائعة في البوسنة والهرسك ولا سيما على طول الخط الحدودي المشترك بين الكيانين ولكن أيضاً بين الأراضي التي تسيطر عليها السلطات البوسنية والبوسنية الكرواتية داخل الاتحاد.

٩- وظلت حركة المرور بين سراييفو وغوراشدي، مروراً بروغاتيكا وعبوراً للأراضي الخاضعة لإدارة جمهورية سربسكا، معرضة لخطر كبير في نهاية ١٩٩٦. فالسيارات المسافرة على هذا الطريق تواجه

تهديداً مستمراً من جانب قاذفي الحجارة طوال السنة. وأفادت فرقة عمل الشرطة الدولية بأنه يصعب السيطرة على المشكلة لأن الجهود المبذولة لوقف الاعتداءات في موقع ما تؤدي فقط إلى انتقال هؤلاء المسؤولين عن ذلك إلى مواقع أخرى على هذا الطريق. وأخفقت شرطة جمهورية سربسكا في اتخاذ إجراءات فعالة لوقف هذه الاعتداءات. وقد اعتدي على سيارات الاسعاف الاتحادية المسجلة التي تسافر على هذا الطريق في ٧ كانون الأول/ديسمبر ومرة أخرى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وأصيب رجل بوسني في رأسه عندما اعتدي على الحافلة التي كان يسافر فيها بالقاء الحجارة عليها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٠- وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لوحظت مضايقات للمسافرين من غير الصرب في منطقة مركونيتش غراد في جمهورية سربسكا. وأبلغ عن حوادث كثيرة بما فيها حادث وقع في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ واحتجزت فيه الشرطة عدة مسافرين، وصادرت وثائقهم وطلبت دفع مبلغ من المال لعودتهم. وأفيد مرة أخرى بأن شرطة جمهورية سربسكا تفرض، على طول الخط الحدودي المشترك بين الكيانين "غرامات" تأشيرة قيمتها ٤٥ ماركاً ألمانياً عند الحدود الدولية وداخل الكيان نفسه، على غير الصرب الذين يريدون دخول الأراضي أو عبورها. وفي أودزاك، في هذه الأثناء، ألقت الشرطة البوسنية الكرواتية القبض على أربعة مسافرين من صرب البوسنة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ولم تفرج عنهم إلا في اليوم التالي بعد أن أطلقت جمهورية سربسكا سراح ثلاثة جنود من الكروات البوسنيين سبق القبض عليهم في دوبوي.

١١- لوحظت عقبات أمام حرية التنقل في اتحاد البوسنة والهرسك، مثلاً على الطريق المؤدي من موستار إلى كابلبينا حيث أُوقفت خدمة الحافلات التي تقدمها مفوضية شؤون اللاجئين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بسبب تكرر حوادث إلقاء الحجارة على طول الطريق.

١٢- وتشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ بشأن عمليات إلقاء القبض على مسافرين بسبب الادعاء باشتراكهم في جرائم حرب، وهي عمليات جرت أحياناً على أساس ضعيف ظاهري وانتهاكاً لنصوص ما يسمى "بقواعد الطريق" التي اتفق عليها الطرفان في روما في شباط/فبراير ١٩٩٦. وبموجب هذا الاتفاق، لا يحتجز المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب غير المتهمين إلا بعد إخطار من جانب محكمة الجنايات الدولية في لاهاي بوجود أساس لهذا الاحتجاز. وقد تسببت عمليات القبض المنتهكة لهذا الاتفاق في خوف عظيم على جانبي الخط الحدودي المشترك بين الكيانين وعرضت حركة التنقل للخطر في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

١٣- وستكون حرية التنقل أساسية لنجاح الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونصّ اتفاق ديتون على أن يستطيع الأشخاص الإدلاء بأصواتهم في المجتمعات المحلية التي كانوا يقيمون فيها في بداية الحرب. ولكن في الانتخابات الوطنية التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لم يتمكن المنظمون الدوليون إلا من اتخاذ ترتيبات لكي توضع مراكز الانتخاب بعيداً عن المراكز المجتمعية، ونقل الناخبون المرحّلون إلى هذه المراكز بالحافلات تحت حراسة مشددة من الجانب الآخر من الخط الحدودي المشترك بين الكيانين وبعد الإدلاء بأصواتهم، أعيد هؤلاء الأشخاص على الفور عبر الخط الحدودي المشترك، مما يثبت وجود القيود الحالية على حرية التنقل.

باء - الحق في العودة الاختيارية

١٤- يكفل اتفاق دايتون، في المرفق ٧، لجميع اللاجئين والأشخاص المشردين الحق في العودة بحرية إلى ديارهم الأصلية. واختيار الجهة المقصودة يتوقف على الفرد أو الأسرة بما يتفق مع المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على حرية اختيار محل الإقامة لجميع الأشخاص الموجودين على نحو شرعي على أراضي دولة. وعلى الرغم من هذه النصوص، لا تزال توجد في البوسنة والهرسك عقبات خطيرة أمام العودة. وترى مفوضية شؤون اللاجئين أن من أكثر من مليونين من المواطنين شردوا أو طردوا من البلد، عاد حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ فقط إلى ديارهم، معظمهم فيما يسمى "مناطق الأغلبيات" التي تسيطر عليها سلطات مجموعتهم الوطنية.

١٥- ووصفت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير أحداثاً عنيفة وقعت في المنطقة الفاصلة بين الكيانين في يوسيتشي، عندما حاولت مجموعة من البوسنيين المشردين تفقد منازل بغرض العودة دون الحصول مسبقاً على تصريح من سلطات جمهورية سربسكا. واستمرت الاضطرابات في المنطقة الفاصلة في أواخر ١٩٩٦، مثلاً في قرية غاجيفي، بالقرب من كوراج، حيث حاولت عدة آلاف من البوسنيين الدخول دون تصريح مسبق في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأدى اطلاق الرصاص إلى جرح عدة أشخاص على الجانبين وإلى قتيل واحد مبلغ عنه، رغم أن المقررة الخاصة عجزت عن تأكيد هذه الوفاة. واعترضت المنظمات الدولية على محاولة العودة إلى غاجيفي باعتبارها انتهاكاً للإجراءات التي وضعت بعناية بعد حادث يوسيتشي، وأوقفت العمليات الأخرى للعودة في المنطقة الفاصلة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٦- وزارت المقررة الخاصة غاجيفي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر واجتمعت بالسلطات المحلية وممثلي المنظمات الدولية، وأيضاً بالعائدين المحتملين أنفسهم. وشددت على حق الأشخاص المشردين في العودة إلى ديارهم ولكنها أكدت أهمية وضع إجراءات تالية لتجنب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. كما زارت المقررة الخاصة قرية كوبريفا في المنطقة الفاصلة بالقرب من سانسكي موست حيث اجتمعت بمجموعة من العائدين المحتملين ذوي الجنسية الصربية. وكان بعض هؤلاء الأشخاص قد حاولوا العودة إلى مناطق خاضعة لسيطرة الاتحاد ولكنهم تركوا ديارهم من جديد بعد وقوع حوادث نهب وأشكال أخرى من التخويف.

١٧- أضر التدمير المتعمد على نطاق واسع للديار المهجورة ضرراً شديداً بعمليات العودة المحتملة إلى المنطقة الفاصلة. ففي منطقة بريدور في جمهورية سربسكا في تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بتدمير ما لا يقل عن ٩٦ منزلاً مملوكة لغير الصرب في حملة جيدة التنظيم جرت في ظرف أيام.

١٨- ورغم استمرار هذه الصعوبات، جرى عدد صغير من الزيارات الموفقة لتفقّد المنازل عبر الخط الحدودي المشترك بين الكيانين في كل من الاتجاهين، بما في ذلك في يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الذي عبر فيه حوالي ٣٠ بوسنياً إلى داخل جمهورية سربسكا لزيارة أربع قرى بالقرب من بريدور، وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الذي قام زهاء ٢٤ بوسنياً بزيارة منازل في فيليا ميدا في الاتحاد.

١٩- وفي داخل الاتحاد أيضاً، عرقل التدمير المتعمد للمنازل، ولا سيما في الأراضي الواقعة تحت سيطرة البوسنيين والكروات، عمليات العودة. وألحقت الانفجارات ضرراً بعدة منازل مملوكة للبوسنيين في كابلبينا

وستولاتش، وألقى السكان المحليون حجارة في عدة مناسبات على الحافلات التي تُقلّ بوسنيين مشردين إلى هذه البلدان من أجل تفقّد المنازل. ووردت أنباء عن قصف منازل مملوكة للكروات في بلدتي كونييك وفاريس الخاضعتين للسيطرة البوسنية.

٢٠- ورغم أن التقدم في مجال عمليات العودة ضئيل حتى الآن، تستمد المقررة الخاصة تشجيعاً من مبادرة تقدمت بها مجموعة من مواطني البوسنة والهرسك اسمها "التحالف من أجل العودة". ويجمع المشروع أشخاصاً مشردين من جميع مناطق البلد للعمل في وضع نهج موحد لعمليات العودة، بما في ذلك عن طريق تقاسم المعلومات بين الكيانين. وعقد التحالف اجتماعات موفقة في سراييفو وموستار وبانيا لوكا سهّلها مكتب الممثل السامي ومفوضية شؤون اللاجئين وحضرها أشخاص من الكيانين في البوسنة والهرسك ومن كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

جيم - الحق في الأمان الشخصي وفي عدم التعرض للتمييز

٢١- ينص اتفاق دايتون وتنص أيضاً صكوك دولية عديدة، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على الحق في الأمان الشخصي وعدم التعرض للتمييز على أساس الأصل الوطني أو الاجتماعي وعوامل أخرى. ولكن منذ تقديم التقرير الأخير للمقررة الخاصة، علمت بحوادث عديدة للمضايقة والتهديدات على أساس الأصل الوطني والرأي السياسي معاً.

٢٢- وكانت انتهاكات الحق في الأمان الشخصي مقلقة بصفة خاصة في موستار، حيث وقعت اعتداءات بالضرب، وعمليات طرد غير مشروعة من المساكن وأشكال أخرى من المضايقة في الشهور الأخيرة وعلى أساس يومي تقريباً، معظمها في الجانب الغربي من المدينة الواقع تحت السيطرة البوسنية الكرواتية. ومما يثير قلقاً خاصاً أن أدلة قوية تدل على وجود صلة بين جنود الجيش البوسني الكرواتي وكثير من هذه الأفعال غير القانونية.

٢٣- وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أبلغ رجل بوسني أن أقفال شقته الواقعة في غرب موستار غُيِّرت أثناء غيابه، وأن أربعة رجال يرتدون زياً رسمياً استولوا على المسكن. وعندما التقى بهؤلاء الرجال في ممر، أمسكوا به، وصوبوا مسدساً إلى رأسه، وسرقوه وأرغموه على ركوب سيارة وقادوه إلى قرية نائية حيث تركوه بعد تهديده بقتله إذا حاول العودة. وفي حادث فظيع بوجه خاص عثرت فرقة عمل الشرطة الدولية على جندي من الجيش البوسني الكرواتي وأسرته يشغلون في غرب موستار شقة سيدة بوسنية عاجزة تبلغ من العمر ٧١ سنة كانت مفقودة منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ورغم وجود علامات تدل على اقتحام الشقة، ادّعى الجندي أنه دفع ثمن الشقة التي كانت لا تزال تحتوي على ملابس السيدة المفقودة. ووُجدت المرأة في وقت لاحق ميتة في بناية مهجورة، وتعتقد السلطات الدولية أنها قد تكون توفيت بسبب هبوط في القلب نتج عن طردها من مسكنها بالقوة. وتستمر فرقة عمل الشرطة الدولية في تحقيقها في هذه الحالة التي وقعت في نهاية العام وتطالب باتخاذ إجراء مناسب من جانب سلطات الشرطة المحلية.

٢٤- استمر مضايقة وتخويف البوسنيين في منطقة تيسليك في جمهورية سربسكا قرب نهاية ١٩٩٦، مع زيادة مسجلة لحوادث الحرائق المتعمدة والهجمات بالقنابل اليدوية والتهديدات الشفوية والاعتداءات

البدنية. ولكن أفيد، في أواخر كانون الأول/ديسمبر، بأن أحد زعماء الحملة ضد الأقليات في منطقة تيسليك، وهو عضو في قوة "القلنسوة الحمراء" شبه العسكرية المعروفة، أُقيل من وظيفته في منظمة الدفاع المدني المحلية. وأفيد في أواخر كانون الأول/ديسمبر أيضاً بأن بوسنيين طردوا من منازلهم في بلدتي بوسانسكا غراديسكا وكوتور فاروس التابعتين لجمهورية سربسكا. وفي نوفي غراد لحق ضرر شديد بواسطة المتفجرات بمنزل الرئيس المحلي بمنظمة ميرهاميت الإنسانية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢٥- كانت ولا تزال مضايقة غير البوسنيين تشكل مشكلة جارية في سراييفو حيث تعرض صرب البوسنيين لضغوط لترك ممتلكاتهم، وفي بوغونيو حيث تستمر السلطات المحلية في عدم اتخاذ إجراءات ضد التخويف والتمييز اللذين يستهدفان الكروات البوسنيين. وقد رفضت الجهات المانحة الدولية منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦، تقديم مساعدة اقتصادية غير إنسانية إلى بوغونيو التي انتُقدت سلطاتها المحلية بشدة في تقرير مقدم من أمناء المظالم التابعين للاتحاد وذلك بسبب السياسات التمييزية التي نُفّذت هناك (انظر الفرع دال أدناه).

٢٦- ولا يزال التخويف على أساس الرأي السياسي متواتراً في منطقة بيهاتش في شمال غرب البوسنة والهرسك حيث كان مؤيدو نظام أبديتش الانفصالي ضحايا لذلك. وعلمت المقررة الخاصة التي زارت المنطقة في ٢١ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بحالات عديدة لانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، بما فيها ما لا يقل عن ٣٠ هجوماً بالقنابل ضد منازل مؤيدي أبديتش. وأفيد بأن الشرطة المحلية لم تتخذ تقريباً أي إجراءات رداً على هذه الحوادث رغم أن مرتكبيها كثيراً ما يكونون معروفين. وفي بعض الحالات، ادُّعي بأن الشرطة ذاتها هي مرتكبة هذه الحوادث.

٢٧- وفي مناقشة حول مائدة مستديرة رأستها المقررة الخاصة في بانيا لوكا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قدم ممثلون لأحزاب المعارضة في جمهورية سربسكا وصفاً لمختلف أشكال المضايقات والضغوط التي عانوا منها بسبب آرائهم السياسية، بما فيها خفض الرتب والفصل والطرد من المساكن.

دال - الحقوق المتعلقة بالملكية

٢٨- سيكون احترام الحقوق المتعلقة بالملكية أساسياً لتحقيق الهدف الأساسي لاتفاق دايتون المتمثل في العودة المأمونة والاختيارية للاجئين والأشخاص المشردين إلى أماكنهم الأصلية. وقد نوشد الطرفان، في اتفاق دايتون، أن تلغى القوانين المحلية والممارسات الإدارية التي تتعارض مع الحقوق المتعلقة بالملكية ومع الحق في العودة. ومع ذلك، فإن قوانين الملكية التي تتعارض مع اتفاق دايتون لا تزال سارية في الكيانين. وتتعلق أغلبية الشكاوى الواردة إلى المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان وإلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعدة أشكال لانتهاكات الحقوق المتعلقة بالملكية.

٢٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قامت الممثلة الخاصة ببعثة مشتركة مع مكتب أمناء النظام التابعين للاتحاد إلى بوغونيو حيث مسائل الملكية من بين أوجه القلق الرئيسية للسكان المحليين. ووُجد أن القادة المحليين بمن فيهم العمدة غير متعاونين إلى أقصى درجة أثناء هذه الزيارة. ودلت المعلومات التي جمعت في هذه الزيارة بشدة على أن قوانين الملكية تنفذ بطريقة تمييزية، وأن لها نتائج ضارة خصوصاً بالنسبة

لأقلية الكروات البوسنيين من السكان. وعجز كثير من الكروات البوسنيين عن استرداد ملكية منازلهم التي كانوا يملكونها قبل الحرب، في الوقت الذي طرد آخرون من مساكن استمروا في شغلها أثناء الحرب.

٣٠- وفي حالة مقلقة معينة استرعي إليها انتباه المقررة الخاصة، عادت لاجئة عودة اختيارية من سويسرا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وحاولت أن تشغل من جديد منزلها في بوغوينو، فطردت بالقوة من مسكنها إثر قرار أصدرته السطات المحلية ويفيد بأن ملكية العقار باسم زوجها وليس باسمها وبالتالي فهو ليس ملكاً لها. ونفذ الطرد رغم تدخل قوي من جانب مكتب أمناء المظالم التابع للاتحاد والذي أكد أن القرار غير قانوني. ولوحظت حالات تمييز مماثلة تتعلق بالحقوق المتعلقة بالملكية في أماكن أخرى من الاتحاد، بما فيها في سراييفو وفاريس (الواقعتين تحت السيطرة الفعلية للسلطات البوسنية) وفي كابلينيا وستولاتش (اللتين يسيطر عليهما الكروات البوسنيون).

٣١- وتسرّ المقررة الخاصة أن تلاحظ أن لجنة العقارات المنصوص عليها في المرفق ٧ من اتفاق دايتون بدأت عملها. وتواجه اللجنة مهمة معقدة بصفة خاصة، ولكن عملها سيكون حاسماً لنجاح عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم في البوسنة والهرسك.

هاء - القضايا المتعلقة بالاحتجاز

٣٢- لا تزال المقررة الخاصة تشعر بقلق بالغ بشأن مسألة الاحتجاز في البوسنة والهرسك، بعد ورود معلومات تشير إلى حالات عديدة للاحتجاز التعسفي وفي بعض الحالات للاحتجاز مع العزل. وأثناء بعثتها التي قامت بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، سنحت لها فرصة لتفقّد السجون ومقابلة السجناء سواء داخل الاتحاد أو في جمهورية سربسكا وجمعت معلومات تتعلق بانتهاكات قواعد الإجراءات القانونية والحق في الحصول على محام وغير ذلك من أحكام القانون الدولي.

٣٣- وفي ليفنو، في أراضي الاتحاد الخاضعة لسيطرة السلطات الكرواتية البوسنية، وجد أن رجلين ظلا مفقودين طوال ما يقرب من ستة أشهر في نهاية ١٩٩٦ كانا محتجزين احتجازاً مع العزل. وأخبر الرجلان جنوداً من قوة التنفيذ الدولية أنهما هربا من قسم شرطة بليفنو بعد أن قضيا ما يقرب من ٦ أشهر في الحجز في موستار وليفنو بعد إلقاء القبض عليهما في ميديوغوريي في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وخلال تلك الفترة، أخبرت السلطات الكرواتية البوسنية المراقبين الدوليين، الذين كانوا قد أجروا تحريات وزاروا أماكن الاعتقال في محاولة لتحديد مكان الرجلين، على نحو متكرر بأن مكان وجود الرجلين مجهول.

٣٤- وفي حالة أخرى من حالات الاحتجاز مع العزل، أُفيد بأن صربيين من البوسنة فقدا على طريق ترنوفو في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، خُطفت مجموعة من الرجال المسلحين يرتدون ملابس مدنية صربيين آخرين من البوسنة من سيارة على طريق ترنوفو. ووجه المراقبون الدوليون بمن فيهم ضباط من فرقة عمل الشرطة الدولية وموظفون لحقوق الإنسان يعملون لحساب مركز المفوض السامي لحقوق الإنسان نداءات متكررة إلى السلطات الحكومية للاستعلام عما إذا كان الرجلان معتقلين من قبل الاتحاد، ولكنهم أُخبروا بأنه ليس لدى الحكومة أية معلومات عن مكان وجودهم. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ظهر الرجلان في سجن سراييفو المركزي بعد أن احتجزتهم سلطات الاتحاد فيما يبدو في مرافق عسكرية.

واطلق سراحهم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بعد تدخلات شخصية من جانب الممثل السامي، وقائد قوة التنفيذ الدولية ومفوض فرقة عمل الشرطة الدولية.

٣٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، زارت المقررة الخاصة سجناً في بيهاتش حيث التقت بعدة سجناء متهمين بارتكاب جرائم حرب. وكان السيد ميلوراد مارسيتا وهو صربي من البوسنة محبوساً في السجن منذ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وهو اليوم الذي ألقت فيه القبض عليه، منتهكة بوضوح اتفاق روما المؤرخ في شباط/فبراير ١٩٩٦، سلطات الاتحاد بعد أن سافر في حافلة من حافلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لزيارة منزله بالقرب من سانسكي موست. وبدا السيد الكسندر بايرتش، الذي قبض عليه أيضاً بانتهاك واضح لاتفاق روما، في حالة صحية سيئة عندما زارته المقررة الخاصة. وفي سجن بيهاتش، علمت المقررة الخاصة أيضاً بأن عدة مؤيدين سابقين لأبدتش حبسوا مدداً بالغة الطول، وفي حالة واحدة على الأقل لمدة تجاوزت سنتين دون محاكمة. وهذا الاحتجاز الطويل السابق للمحاكمة الذي يبدو حدوثه بشيء من التكرار في أماكن واقعة في جميع أنحاء البلد، يسبب قلقاً بالغاً للمقررة الخاصة. وهي تنوي الالحاح بشدة على السلطات المحلية لإنهاء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

٣٦- وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، علمت المقررة الخاصة بأن السيد زلاتكو ميموفتش الذي وصفت حالته في تقريرها السابق (E/CN.4/1997/9، الفقرة ٢٥)، بقي محبوساً في سجن بييليينا، جمهورية سربسكا، حيث ظل مسجوناً منذ شباط/فبراير ١٩٩٤. وتشير المعلومات الواردة إلى المقررة الخاصة إلى أن السيد ميموفتش، شأنه شأن بعض السجناء في أماكن أخرى في البلد، محتجز لمجرد غرض استخدامه في تبادل مقبل للأسرى. ولكن أُفيد بأن سجينين آخرين، ذُكر أيضاً في تقرير المقررة الخاصة السابق، أفرج عنهما من سجن بييليينا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بعد حبسهما لمدة عام تقريباً على أساس مشكوك فيه هو دخولهم جمهورية سربسكا بطريقة غير قانونية في شباط/فبراير ١٩٩٦.

واو - حرية التعبير

٣٧- تشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ بسبب استمرار القيود على حرية وسائل الإعلام في البوسنة والهرسك التي تعوق أحد السبل الرئيسية المتاحة للتقريب بين عناصر البلد. ولا تزال توجد مشاكل خطيرة في جمهورية سربسكا حيث يقال إن وسائل الإعلام المعارضة تواجه عدة أشكال من المضايقات، بما في ذلك زيارات تقوم بها الشرطة على نحو متواتر في منطقة بييليينا. وقد بدأت لجنة خبراء وسائل الإعلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحريات عن مؤسسة غلاس سبرسكي في بانيا لوكا التي اتهمت بإغلاق مرافق الطباعة في وجه صحف المعارضة.

٣٨- وفي محاولة لكسر حائط الصمت الذي يفصل بين الكيانين، نظمت المقررة الخاصة ورأست مناقشة حول مائدة مستديرة مع صحفيي كل من الجانبين في بانيا لوكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وحضر صحفيون من الاتحاد، لم يزر معظمهم بانيا لوكا منذ بداية الحرب، هذه المناقشة بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموظفين الميدانيين لمفوضية شؤون اللاجئين/مركز حقوق الإنسان، وتغلّب الفريق المجتمع المكوّن من ٣٠ مهنياً على التوترات الأولية لكي يُجروا مناقشة مثمرة لطرق تحسين مناخ حرية التعبير في جميع أنحاء البلد. واستنتج المشتركون أنه يجب إيلاء درجة عالية من الأولوية لإتاحة حصول السكان عموماً على المنشورات الصادرة وإتاحة الاستماع إلى البرامج المذاعة من كل جانب عبر الخط

الحدودي المشترك بين الكيانين. وشُدّد أيضاً على كون أن وجود خطوط للاتصال المباشر بما في ذلك خدمة هاتفية محسنة يشكل هدفاً هاماً.

٣٩- وحدثت تطورات ايجابية أخرى فيما يتعلق بوسائل الإعلام المستقلة. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، جرى الاجتماع الافتتاحي لرابطة الصحفيين المستقلين لجمهورية سربسكا في بانيا لوكا، فجمع أكثر من ٥٠ صحفياً وسياسياً من المعارضين لمناقشة طرق تحسين حرية التعبير وإقامة صلات مع رابطات أخرى لوسائل الإعلام في يوغوسلافيا السابقة. وبدأ تنفيذ مشروع في نهاية السنة لنشر مجلة شهرية جديدة "نيبيتافي" (من لم يُسألوا)، تُبرز عمل الشباب البوسني من جانبي الخط الحدودي المشترك بين الكيانين. ويشترك الشباب الذي عمل في مجلات "سرية" في سراييفو وتوزلا وبانيا لوكا وعلى جانبي موستار في المشروع الجديد.

زاي - الافلات من العقاب

٤٠- انزعجت المقررة الخاصة بوجه خاص بسبب شبه انعدام التقدم في ١٩٩٦ في القبض على الأشخاص المتهمين من المحكمة الجنائية الدولية بسبب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني مرتكبة أثناء حرب البوسنة والهرسك. واتهمت المحكمة أربعة وسبعين مشتبهاً فيه يعتقد بأن كثيراً منهم يوجه في البوسنة والهرسك. وفي الواقع، وردت أنباء عديدة عن أشخاص متهمين يتجولون في البلد علناً دون خوف ظاهر من القبض عليهم. وكثيراً ما يُرى السيد رادوفان كارادزيتش، الزعيم السابق لحزب صربي بوسني اتهم بمسؤولية جنائية في حصار سراييفو وبمذبحة قتل فيها ما عدده ٨ ٠٠٠ شخص في سربرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥، مسافراً بالقرب من محل إقامته في بالي ولكنه حتى الآن لم يلق القبض عليه.

٤١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، التقت المقررة الخاصة برئيس الشرطة الجديد في بريدور بجمهورية سربسكا. وأكد رئيس الشرطة أن أربعة أشخاص متهمين من المحكمة الجنائية الدولية شغلوا حتى الآونة الأخيرة وظائف في قوة شرطة بريدور. وفي بانيالوكا، اُخبرت المقررة الخاصة من جديد بموقف سلطات جمهورية سبرسكا الذي تعتبره غير مقبول وهو أن دستور جمهورية سربسكا يحظر على سلطاتها تسليم المشتبه فيهم في المناطق الخاضعة لسيطرتها لمحاكمتهم أمام المحكمة، ومن ناحية أكثر إيجابية، سرّ المقررة الخاصة أن أُقيل أحد المشتبه فيهم المتهمين هو الجنرال راتكو ملاديتش من منصبه على رأس القوات المسلحة لجمهورية سربسكا.

حاء - المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية

٤٢- رغم أن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك لا تزال مزعجة، شجع المقررة الخاصة التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لحماية حقوق الإنسان وفي مجال مبادرات المنظمات غير الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان.

٤٣- ولا يزال تفاني وانجازات مكتب أمناء المظالم التابع للاتحاد مصدر الهام وسرّ المقررة الخاصة أن تلاحظ أنه يبدو أن استنتاجات أمناء المظالم تلقى مزيداً من الاهتمام إلى حد ما من السلطات الحكومية ذات الصلة. ولكن لا يزال هناك مشاكل معينة وعلى سبيل المثال في بوغوينو حيث أفزع المقررة الخاصة عدم

التعاون الذي أبداه المسؤولون المحليون، بمن فيهم العمدة، مع أمناء المظالم التابعين للاتحاد أثناء بعثة للتحقيق هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤٤- وعلى المستوى الوطني، اكتسبت لجنة حقوق الإنسان، التي أنشئت بموجب اتفاق دايتون والمكونة من أمين المظالم لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، أهمية متزايدة. ويبدو أن من المحتمل أن يكون لمكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان تأثير هام تحت رئاسة الآنسة غريت هامر. واستمدت المقررة الخاصة تشجيعاً خاصاً من قرار قوي أصدره أمين المظالم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فيما يتعلق ببركو، واعتبر فيه أن رفض المستشفى المحلي قبول مرضى من الاتحاد أمراً ينتهك اتفاق دايتون والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٥- وكما أشير إليه أعلاه، بدأت أيضاً لجنة الأملاك العقارية مهمتها الصعبة ولكن البالغة الأهمية المتمثلة في ضمان إيجاد حل لمسائل الملكية بطريقة شرعية. ولكن من المبرر أن يُشعر بمزيد من القلق بسبب سوء عمل نظام محاكم البلد الذي، كما أشير إليه أعلاه، عجز عن اتخاذ تدابير للتعجيل بالمحاكمات تاركاً أشخاصاً كثيرين متهمين محتجزين احتجازاً سابقاً للمحاكمة لفترات طويلة على نحو لا يمكن قبوله.

٤٦- وسيقوم بدور حاسم في تحسين حالة حقوق الإنسان أن يسير عمل الانفاذ المحلي للقوانين على نحو فعال. وقد نجحت فرقة عمل الشرطة الدولية في تنظيم عملية للفحص داخل الشرطة في اتحاد البوسنة والهرسك. وللأسف لم تتعاون سلطات جمهورية سربسكا في بدء عملية مماثلة بالنسبة لقوة شرطة الكيانين هذه.

٤٧- استفاد المجتمع المدني في البوسنة والهرسك استفادة كبيرة في الشهور الأخيرة من المبادرات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية الملتزمة بالتقريب بين عناصر البلد. وشجعت المقررة الخاصة كثيراً الروح الإيجابية التي تحلى بها المشتركون في المؤتمر الافتتاحي لمركز حقوق الإنسان التابع لجامعة سراييفو في كانون الأول/ديسمبر. وتواصل لجنة هلسنكي والبوسنة لحقوق الإنسان عملها البناء وقد نشرت مؤخراً كتيباً عن المعايير القانونية للمحاكمات العادلة.

طاء - "الطوارئ الصامتة" ومسألة الأشخاص المفقودين

٤٨- لا تزال المقررة الخاصة تولي اهتماماً لمشكلة تسميها "الطوارئ الصامتة": وهي المعاناة، بسبب عدة أسباب مختلفة ليست دائماً ذات علاقة مباشرة بالحرب، التي يتحملها أشخاص ليس لهم صوت قوي في قنوات الإعلام العام.

٤٩- ومن بين هؤلاء الذين يعانون من "الطوارئ الصامتة" أقرباء الأشخاص المفقودين الذين ينتظرون معلومات عن مصير أحبابهم. ومما يذكر أن المقررة الخاصة بدأت مشروعاً في أوائل ١٩٩٦ ممولاً من حكومتي فنلندا وهولندا، لاسترداد جثث عدد محدود من ضحايا الأحداث التي وقعت في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥ ولتقديم الدعم إلى الخبراء المحليين في محاولاتهم المبذولة لتحديد هوية القتلى. وتعلق المقررة الخاصة أهمية كبيرة على تحديد هوية هذه الضحايا كوسيلة لتخفيف عذاب أقربائهم. ومن المتوقع أن تتوفر أجوبة تبلغ للأسر والسلطات المحلية في أوائل ١٩٩٧.

٥٠- وفيما يتعلق أيضاً بالأشخاص المفقودين، زارت المقررت الخاصة مستودعاً قرب بانيا لوكا حيث تنتظر حوالي ٤٠ مجموعة من رفات ضحايا الحرب من الصرب تحديد هويتها. ورغم أن العاملين المحليين في مهنة الطب في هذه الحالات يستحقون أن يُعترف لهم بفضل عظيم، فإن جهودهم تعاني من نقص خطير في الموارد. فالجثث الموجودة في مستودع بانيا لوكا ترقد دون عناية تقريباً في بناية مفتوحة النوافذ وغير مغلقة الأبواب مع وجود أطفال يلعبون في الخارج على مقربة منها. وتودّ المقررة الخاصة أن تشدّد على أنه ينبغي أن تتلقى السلطات الطبية في جمهورية سربسكا دعم الخبراء الكافي الذي تحتاجه للقيام بالعمل الصعب المتمثل في تعيين هوية القتلى.

ياء - الاستنتاجات والتوصيات

٥١- لا تزال حقوق الإنسان تُنتهك في كثير من الأحيان وعلى نحو منظم في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. ورغم أن القتال توقف وأُحرز بعض التقدم في اعادة اقرار المجتمع المدني، لا تزال البوسنة والهرسك بلداً عميق الانقسام مع وجود عداء شديد فيما بين أبنائه. وتعتقد المقررة الخاصة بأنه يجب أن يلتزم الطرفان من جديد صراحة في ١٩٩٧ بالتعزيز والحماية الحقيقيين لحقوق الإنسان إذا أريد أن يستمر السلام الذي تحقق من خلال عملية دايتون. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وكالات دولية كثيرة، سوف يجب عليها أن تعمل بمزيد من التصميم في مسائل حقوق الإنسان في السنة القادمة وإلا ستخسر المكاسب التي حققتها حتى الآن.

٥٢- ويجب في الشهور المقبلة أن تتحسن حرية الانتقال على نطاق واسع وهي إحدى أوضح علامات مجتمع يعيش في سلم. وينبغي أن تصدر سلطات البلد تعليمات لا لبس فيها إلى الشرطة المحلية لكي تكف عن مضايقة وتخويف المسافرين الذين لا ينبغي، تحت أي ظروف، اعتقالهم إلا وفقاً لأدق المبادئ التوجيهية. ويتعين أن يراعى بدقة ما يسمى "قواعد الطريق" التي اتفق عليها الطرفان في روما في شباط/فبراير ١٩٩٦ مع عدم تعرض الأشخاص للقبض عليهم إلا بسبب جرائم الحرب وبناء على موافقة المحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال المقررة الخاصة تؤيد بدء الاستخدام الفوري لسيارات موحدة اللوحات المعدنية في جميع أنحاء البلد وذلك لتقليل احتمال إعاقة حرية الانتقال.

٥٣- وإذا كان يراد أن تحتفظ البوسنة والهرسك بهويتها الوطنية الوحيدة، يجب أن يُسمح للمواطنين بالاستقرار في أي مكان يرغبونه في البلد وفقاً للقانون. وتدرك المقررة الخاصة الصعوبات الكبيرة التي تنطوي عليها عملية العودة وهي تتعاطف مع آراء الوكالات الإنسانية الدولية التي تقول إنه يمكن تحقيق تقدم على نحو أسهل في عمليات عودة الأشخاص إلى ما يسمى "بمناطق الأغلبيات". وسوف يشكل تسليماً بهزيمة رهيبة أن يُتخلى عن أمل إمكان عودة أفراد الأقليات المحلية إلى ديارهم الأصلية. وسيعني ذلك حتى، بدرجة ما، أن يُسمح لحالة الحرب بأن تستمر في الأراضي. وتعتقد المقررة الخاصة بأنه يجب أن يواصل بنشاط بذل جميع الجهود من أجل إعادة الاستيطان المأمون في مناطق الأقليات مع ادراك أن التقدم لن يأتى إلا بخطى صغيرة. وكانت المبادرة التي تقدم بها مواطنون لانشاء "التحالف من أجل العودة" المتعدد الاثنيات تطوراً مشجعاً جداً في هذه العملية.

٥٤- وفي الوقت الذي تولى فيه الأولوية لعودة الأشخاص المشردين الذين لا يزالون في البلد، يجب على بلدان اللجوء أن تمتنع عن ترحيل البوسنيين الذين يوجدون حالياً على أراضيها، على الأقل خلال الشهور

الستة الأولى من عام ١٩٩٧. وما زال من السابق لأوانه جداً أن يقال إن السلم الذي تحقق بواسطة اتفاق دايتون سيدوم، أو ما إذا كانت الآليات الوطنية ستبدأ في الرد بشكل مفيد على التهديدات الموجهة إلى الأمان الشخصي.

٥٥- ولكي تُدعم عمليات العودة، يجب أن تزوّد لجنة الأملاك العقارية المنشأة بموجب اتفاق دايتون بجميع الموارد اللازمة لكي تقوم بمهمتها الصعبة. وينبغي أن تُلغى على الفور القوانين المتعلقة بتخصيص الأملاك المهجورة، التي لا تتفق مع اتفاق دايتون والقانون الدولي.

٥٦- ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لحسن سير عمل نظام المحاكم في البوسنة والهرسك. والحالة الراهنة التي يتعرض فيها بعض الأشخاص لاحتجاز سابق للمحاكمة يستمر حتى سنتين أو أكثر في الوقت الذي يحتجز فيه آخرون احتجازاً سرياً تقريباً هي حالة لا يمكن قبولها.

٥٧- وفيما يتعلق بالشرطة المحلية، سُرَّت المقررة الخاصة بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في القرار ١٠٨٨/١٩٩٦ بتوسيع نطاق سلطة فرقة عمل الشرطة الدولية، بأن يُسمح لها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة المحلية. وسيكون دور فرقة عمل الشرطة الدولية حاسماً في إعادة اقرار سيادة القانون في البوسنة والهرسك. ويجب أن تستمر مبادرة المفوض السامي لحقوق الإنسان لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لفرقة عمل الشرطة الدولية في ١٩٩٦ في العام المقبل الذي سيصل فيه ضباط جدد كثيرون في فرقة عمل الشرطة الدولية إلى الميدان.

٥٨- وينبغي أن تتخذ قوة التثبيت الدولية إجراء أشد في مجال المساعدة في ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية في البوسنة والهرسك. ويجب أن تستمر في تعاونها الوثيق مع فرقة عمل الشرطة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من الوكالات الدولية، كما يجب بوجه خاص أن تقوم بدور أكثر فعالية في توفير الأمن للعائدين الذين اتبعوا إجراءات العودة المقررة إلى المنطقة الفاصلة.

٥٩- ويجب أن يلقى المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب المتهمين أعلى درجة من الأولوية. وقد قيل كلام كثير في هذا الموضوع في السنة الماضية دون أن يقترن ذلك بعمل متزامن. وقد حان الوقت لكي يقف أمام القضاء هؤلاء الذين يُدَّعى بأنهم مسؤولون عن ذلك والذين يستمرون في الانتقال بحرية في جميع أنحاء البلد. وما دامت السلطات المحلية ترفض التعاون، لا يمكن أن يتهرب المجتمع الدولي من مسؤوليته عن إنشاء آلية فعالة تهدف حقاً إلى اعتقال المشتبه فيهم المتهمين وأن تبحث عنهم إذا لزم الأمر.

٦٠- ولا تزال المقررة الخاصة تعتبر أن دور وسائل الإعلام هو دور رئيسي لاعادة توحيد المجتمع البوسني. وإثر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع المائدة المستديرة للصحفيين الذي شاركت فيه المقررة الخاصة في بانيا لوكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، توصي بشدة باتخاذ الخطوات البسيطة المتمثلة في إتاحة الحصول على المنشورات الصادرة والاستماع إلى البرامج المذاعة من كل من جانبي كل كيان، وتحسين الاتصالات الهاتفية بين الكيانين.

٦١- ويمكن أن يُستمد تشجيع عظيم للمستقبل من العمل البناء الذي يقوم به مكتب أمناء المظالم التابع للاتحاد ولجنة حقوق الإنسان المنشأة بموجب اتفاق دايتون. ويجب أن تلقى هذه التعليمات تأييداً سياسياً

ودعماً مالياً قوياً من جانب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي. وتوصي المقررة الخاصة بشدة بأن تنشئ سلطات جمهورية سربسكا مؤسسة لأمناء المظالم في ذلك الكيان.

٦٢- ويمكن أن يوجد أيضاً تشجيع في المبادرات الواسعة التصور والجريئة للمنظمات غير الحكومية التي تبدأ حالياً في التأثير تأثيراً حقيقياً على المجتمع البوسني.

٦٣- ان الأطفال هم أمل المستقبل في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. ويجب أن يستفيدوا من برنامج التربية في مجال حقوق الإنسان في المدارس. ويجب أيضاً مواصلة بذل الجهود لتطوير برامج التبادل التعليمي، والأنشطة الثقافية وحتى الأحداث الرياضية، مثل مباريات كرة القدم (بواسطة الفرق المختلطة الجنسيات) التي تجمع الأطفال والشباب معاً. فإذا اتخذ الكبار خطوات لجمع الأطفال معاً، يمكننا أن نثق بأن الأطفال سيتولون بأنفسهم المهمة الطبيعية بدرجة أكبر وهي أن يصبحوا أصدقاء.

ثانياً- جمهورية كرواتيا

٦٤- زارت المقررة الخاصة جمهورية كرواتيا يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عقب صدور تقريرها الشامل الأخير (E/CN.4/1997/9)، وأجرت مقابلات مع مسؤولين حكوميين، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ووزير العدل، وكذلك مع أعضاء منظمات دولية ومحلية في كرواتيا. كما تقابلت لأول مرة مع أمين المظالم المعين حديثاً. وترغب المقررة الخاصة مرة أخرى في الإعراب عن تقديرها لما حظيت به من تعاون متواصل من جانب حكومة كرواتيا في تنفيذ ولايتها.

٦٥- وتعالج هذه المناقشة التطورات عموماً التي حصلت من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى أوائل عام ١٩٩٧. وتستند المناقشة إلى المعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي/مركز حقوق الإنسان في زغرب، وكذلك إلى معلومات قدمتها حكومة كرواتيا، بما فيها المعلومات الواردة في مذكرة مؤخرة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى المقررة الخاصة.

ألف- الأمن الشخصي في القطاعات السابقة

٦٦- يثير عدد كاف من التقارير الواردة حديثاً عن النهب والحرق العمد وغير ذلك من الأحداث الأخرى انشغال المقررة الخاصة المتواصل، على الرغم من أن انتهاكات الأمن الشخصي في القطاعات السابقة يبدو وكأنه ينخفض انخفاضاً طفيفاً. فقد أُضرمت النيران مثلاً في بيت ومخزن حبوب لرجل صربي يبلغ من العمر ٧١ سنة في قرية دونيا باكوغا (القطاع الشمالي سابقاً) يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ودمر أشخاص مجهولون يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في قرية كوفاتسيتس (القطاع الجنوبي سابقاً) بيتاً يملكه زوجان صربيان كرواتيان مغتربان تلقيا منذ فترة وجيزة الإذن بالعودة إلى كرواتيا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصيب صربي بجراح جسيمة عندما انفجرت قنبلة في بيته في قرية يوساني قرب أودبينا في القطاع الجنوبي السابق. ووردت عدة تقارير في أواخر عام ١٩٩٦ عن وقوع أحداث نهب وغير ذلك من عمليات التخويف الموجهة ضد صربيين كرواتيين.

٦٧- وعلى الرغم من أنه يبدو أن الحكومة عززت وجود الشرطة في القطاعات السابقة، فإن ما يستأثر بالاهتمام هو أنه لم تقدم سوى معلومات ضئيلة عن عمليات الاحتجاز أو المحاكمة المتصلة بالأحداث التي سقط ضحيتها صرب كرواتيون. وفي حالة انطوت على سرقة ماشية قرب كنين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أُفيد بأن رجال الشرطة أقنعوا مقترفي السرقة بإعادة الحيوانات المسروقة إلى أصحابها. ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم بصدد التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني التي اقترفت في القطاعات السابقة عقب استعادة كرواتيا السيطرة على المنطقة في آب/أغسطس ١٩٩٥.

٦٨- أما فيما يتعلق بعملية اعتداء جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ضد شخصين في أحد مكاتب المنظمة غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان "هومو" في فرهوفين (القطاع الشمالي سابقاً)، وهي عملية كانت المقررة الخاصة قد وصفتها في تقريرها السابق (الفقرة ٤١ من الوثيقة E/CN.4/1996/9)، فإن المقررة الخاصة لا تعلم ما إذا اقيمت أي دعوى ضد الرجل المسؤول عن الاعتداء ولا أنها تلقت أي معلومات عن تحقيقات الشرطة في المسألة. وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تعرض نفس المكتب مرة أخرى لهجوم على أيدي أشخاص مجهولين اقتحموا المكتب وأضرموا النيران فيه، مما تسبب في بث ذعر كبير داخل مجتمع المنظمات غير الحكومية. وحصل يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في سبليت هجوم آخر ضد منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان نشطة في القطاعات السابقة، عندما تعرضت مواطنة أجنبية تعمل مع منظمة أوتفوريني أوتسي (العيون المفتوحة) لضرب مبرح وأصيبت بجروح على يدي جار لها اتهمها بأنها "تتجسس على كرواتيا". ولم يقبض حتى الآن على المعتدي على الرغم من أن الشرطة حققت في المسألة.

باء- القضايا الإنسانية والاجتماعية

٦٩- ترحب المقررة الخاصة، مثلما ذُكر في تقريرها الأخير، بالتدابير التي اتخذتها حكومة كرواتيا بالتعاون مع وكالات الإغاثة من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في القطاعات السابقة. وبرنامج الحكومة الإنساني "Let's Save Lives" (لننقذ الأرواح) ما زال قيد التنفيذ ويتوقع أن يوسع نطاقه هذا الشتاء في مناطق هامة معينة. فقد انضمت الحكومة على سبيل المثال إلى مشروع مشترك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لاعادة بناء مرافق الرعاية الصحية التي ستتمكن من تقديم الرعاية لنحو ٧٠٠ شخص، وتعمل الحكومة مع مؤسسة Equilibre (التوازن) لتوفير (وثائق) اجتماعية لصرب كرواتيا المسنين الذين ظلوا في القطاع الشمالي سابقا. أما فيما يتعلق بما توليه المقررة الخاصة من اهتمام خاص للأطفال، فإنه يسعدها أنها علمت أن اليونيسيف تقوم بالتعاون مع الوزارات الحكومية المعنية بإعداد خطة عمل ستنفذ في عام ١٩٩٧ لصالح الأطفال في مناطق كنين واوبروفاتس وبينكوفاتس ودرنيس. والمقصود من البرنامج هو مساعدة السلطات المحلية على تحسين الرعاية الطبية والمرافق التعليمية وغير ذلك من الخدمات المقدمة إلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

٧٠- وبينت الحكومة من ناحية أخرى أنها تستجيب لاحتياجات السكان المحليين من الرعاية الاجتماعية بإقامة مكاتب فرعية للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من العجز ومكتب العمل الكرواتي (للحصول على إعانات البطالة) في مواقع في جميع أنحاء القطاعات السابقة.

٧١- غير أن المقررة الخاصة ما زالت منشغلة إزاء التفاوتات المبلغ عنها في المساعدة على إعادة البناء المقدمة إلى الطائفتين الكرواتية والصربية الكرواتية. وما زالت تقارير موثوق بها تشير إلى أن الخدمات العامة، بما فيها إمدادات الطاقة الكهربائية والمياه، تمنع عن قرى صربية كرواتية معينة مثل كنيزفيتسي وزيسيغو في القطاع الجنوبي سابقاً وكريموسنيتسا في القطاع الشمالي سابقاً. وفي تلك الأثناء، تستفيد القرى التي يجري استيطان اللاجئين الكرواتيين والمشردين فيها من جديد من استثمار موارد كبيرة.

جيم- عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين

٧٢- لم تلاحظ المقررة الخاصة منذ تقريرها الأخير أي تحسن هام فيما يتعلق بعودة اللاجئين الصرب الكرواتيين إلى البلد. وهذا هو الحال على الرغم من التفاؤل بأن يحرز تقدم بصدد هذا الموضوع بعد إبرام اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في آب/أغسطس ١٩٩٦.

٧٣- وأفادت السلطات الكرواتية بأن "عدد العائدين من أصل صربي إلى كرواتيا ... يبلغ ٠٠٠ ١٣ عائد، منهم ٢٥٣ ٩ عائداً حصلوا من الهيئات الحكومية المختصة على الاذن اللازم لذلك الغرض". كما أن الحكومة ذكرت أنه يتوقع أن تستكمل عودة نحو ١٠٠ أسرة من أصل صربي إلى سلافونيا الغربية بحلول نهاية عام ١٩٩٦. غير أن المعلومات الواردة من مراقبين عديدين في القطاعات السابقة تؤكد أن عدد العائدين إلى القطاعات السابقة ذاتها أدنى بكثير منا تبينه البيانات الرسمية. ويبدو أن الذين يعودون بأية حال من اللاجئين الصرب الكرواتيين، يستوطنون من جديد في مراكز حضرية مثل زغرب وسبليت بدلاً من الاستيطان في القطاعات السابقة. وتجدر ملاحظة أن مجموعة من الصرب الكرواتيين الذين حاولوا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في رحلة نظمتها وكالات الأمم المتحدة، زيارة منطقة غلينا الواقعة في القطاع الشمالي سابقاً، منعوا من دخول المدينة بسبب مظاهرة عنيفة كان رئيس بلدية غلينا يقودها بنفسه.

٧٤- وتسلم المقررة الخاصة بأن حكومة كرواتيا تتحمل مسؤولية إنسانية ملحة لتوفير الرعاية والدعم لأكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ ومشرد معظمهم من القومية الكرواتية يقيمون حالياً في إقليمها. وأعيد حالياً توطين ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٥ من هؤلاء الأشخاص في القطاعات السابقة. وبينما لا يجوز حرمان هؤلاء الأشخاص من حقوقهم في المأوى وفي مصير لائق، فإن المقررة الخاصة منشغلة بأن إعادة توطينهم في القطاعات السابقة، بدون عودة متزامنة ومتوازنة للصرب الكرواتيين، ستغير تغييراً جذرياً في تركيبة المنطقة إثنياً وستزيد من صعوبة عودة الصرب المغتربين إلى المنطقة. فالمقررة الخاصة تلاحظ مثلاً أنه يقدر بأن نحو ٥٠ صربياً فقط يعودون إلى مدينة غراكساتس التي كانت من أكبر المجتمعات المحلية - المأهولة أساساً بالصرب - في القطاع الجنوبي سابقا. وفي تلك الأثناء، وفي مدينة كيستانيي القريبة منها التي كانت أيضاً فيما مضى مدينة ذات أغلبية صربية، يكاد لا يوجد أي صربي مقيم وإنما عدة مئات من الكرواتيين اللاجئين من كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٧٥- وما زال الفشل في تسوية القضية الجوهرية المتصلة بالممتلكات يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام عودة الصرب الكرواتيين. فعلى الرغم من أن اللجان المعنية بالممتلكات قد أنشئت على المستويات المحلية والبلدية، فإن الممارسة تبين أن هذه اللجان عاجزة عن اتخاذ تدابير هامة أو غير راغبة في اتخاذها

استجابة للطلبات المقدمة لاسترجاع الممتلكات. فقد عاد مثلاً زوجان صربيان كرواتيان إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وحاولا استرجاع بيتهما، الواقع في هيرفاتسكا كوستاينيتسا، الذي مُنح لشرطي كرواتي. وعلى الرغم من أن الساكن أبدى استعداده لاخلاء البيت، فإن لجنة الاسكان المحلية أبلغت الزوجين أن البيت سيوضع بدلاً من ذلك تحت تصرف لاجئ كرواتي.

٧٦- ولا تدرك المقررة الخاصة ما إذا كانت قد اتخذت أي تدابير رئيسية لتسوية معضلة الممتلكات على الرغم من أمل تسويتها تدريجياً، وهو أمل برز وميضه نتيجة اتفاق التطبيع المؤرخ في آب/أغسطس ١٩٩٦. وأبلغت المقررة الخاصة في مقابلة جرت مؤخراً مع السلطات الكرواتية بوجود صعوبات تعزى أساساً إلى نقص الموارد المالية لإعادة بناء البيوت المدمرة أو إعادة توطين من جرى إيواؤهم مؤقتا. كما أحالت المقررة الخاصة إلى أمين المظالم الكرواتي قضايا عديدة متصلة بانتهاكات مزعومة لحقوق الملكية، وهي تنتظر رد مكتب أمين المظالم.

دال- الحق في الجنسية

٧٧- أعربت المقررة الخاصة في تقارير سابقة عن إنشغالها إزاء تدابير التمييز المعمول بها بديهياً في مجال اكتساب الجنسية الكرواتية (انظر على سبيل المثال الفقرات من ١١٨ إلى ١٢٢ من الوثيقة E/CN.4/1997/8). واسترعت المقرر الخاصة الانتباه بوجه خاص إلى التفسير التعسفي للمادة ٨ من قانون الجنسية، الذي يشترط أن تتوقف الجنسية على استنتاج أن مقدم طلب الجنسية "يعتز بالنظام القانوني والعادات السائدة في جمهورية كرواتيا وأنه يقبل الثقافة الكرواتية". ومثلما بينت حالات استرعي مؤخراً إليها انتباه مكتب المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان في زغرب، فإن هذا الحكم يستخدم لانكار الجنسية على الصرب الكرواتيين الذين أقاموا لفترة طويلة في كرواتيا. وتشير معلومات إضافية وردت مؤخراً ستعمل المقررة الخاصة على التأكد منها، إلى أن المواطنين غير الكرواتيين مقدمي طلبات الجنسية يدفعون رسوما أعلى مما يدفعه الكرواتيون.

هاء- مسألة العفو

٧٨- سبق أن أعربت المقررة الخاصة عن رأيها بأن اعتماد قانون العفو المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ يشكل خطوة إيجابية لعودة اللاجئين الصرب الكرواتيين واندماج منطقة سلافونيا الشرقية سلمياً في بقية كرواتيا. غير أن تنفيذ القانون، وعلى وجه التحديد العودة إلى احتجاز أشخاص عديدين عقب اعتماده، أثار الشك في فعاليته في تحقيق هذه الأغراض.

٧٩- وفي رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى نائب رئيس الوزراء الكرواتي، طلبت المقررة الخاصة موافاتها بمعلومات فيما يتعلق بالأشخاص الذين أُفيد بأنهم احتجزوا ثانية بعد مرور بضعة أيام على الافراج عنهم بموجب قانون العفو، وذلك مثلاً في مدن ليبوغلافا، وسيساك، وكارلوفاتس، وزادار، وسبليت، وبييلوفار. كما أعربت المقررة الخاصة عن انشغالها إزاء حالة الأشخاص الذين ربما حوكموا غيابياً بعد مغادرتهم كرواتيا خلال النزاع، والذين يجهلون حالة الدعاوى الراهنة المقامة ضدهم.

٨٠- وجرى إبلاغ المقررة الخاصة في مقابلة مع وزير العدل الكرواتي يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بوجود صعوبات في تنفيذ قانون العفو لأن عدة محاكم تلقت دعاوى مختلفة ضد نفس الأشخاص المتهمين. وأبلغ الوزير المقررة الخاصة بأن القانون أسفر عن إطلاق سراح ٩٦ شخصاً، غير أن نحو ٢٧ شخصاً قد احتجزوا من جديد واتهموا بارتكاب جرائم حرب أو جنايات غير مشمولة بقانون العفو. أما فيما يتعلق بالأشخاص الذين حوكموا غيابياً، فقد أشار الوزير إلى أن القانون الجنائي الكرواتي ينص على الاجراء المناسب، وأعلن أن قائمة تتضمن ٨١١ شخصاً غير مشمول بقانون العفو نشرت منذ بضعة أشهر. غير أن المقررة الخاصة أعربت عن انشغالها إزاء أوجه التباس هذه القائمة.

٨١- وبدأ مكتب المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان في زغرب بعقد اجتماعات تنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بصدد مسألة العفو وحالات إعادة اعتقال أشخاص بعد إطلاق سراحهم. وبينما جمعت البيانات بصدد حالات الاحتجاز من جديد، فإن المقررة الخاصة تعتزم التماس المزيد من الايضاحات من السلطات الكرواتية بصدد هذه المسألة.

واو- حرية التعبير

٨٢- أعربت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير عن انشغالها إزاء حرية وسائط الإعلام وانتهاك هذه الحرية في كرواتيا. وهيمنت على مسألة وسائط الإعلام في أواخر عام ١٩٩٦ المجادلة التي أحاطت بإذاعة ١٠١ وهي من أقدم محطات الإذاعة المستقلة في البلد، التي كثيراً ما تبث برامج تنتقد الحكومة. فقد قرر مجلس الاتصالات السلكية واللاسلكية الحكومي يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أن ينهي استخدام إذاعة ١٠١ للذبذبة التي تبث عليها منذ أمد بعيد ومنعت تلك الذبذبة بدلاً من ذلك لمحطة إذاعية ناشئة تسمى إذاعة غلوبوس ١٠١. وأثارت هذه العملية استنكاراً كبيراً في المجتمع الكرواتي وأسفرت عن أكبر مظاهرة جرت في شوارع البلد منذ استقلاله في عام ١٩٩١، نظمتها لجنة هلسنكي الكرواتية في زغرب يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وشارك فيها نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص.

٨٣- وفي اليوم التالي، أعربت المقررة الخاصة عن بالغ انشغالها إزاء القرار المتعلق بإذاعة ١٠١ ونعتت ذلك القرار بأنه غير ضروري وغير حصيف، وذلك في اجتماع مع مسؤولين حكوميين كرواتيين في زغرب. وسحبت إذاعة غلوبوس ١٠١ في نفس الوقت طلب منحها الذبذبة واسترجعت إذاعة ١٠١ ذبذبتها مؤقتاً عقب صدور بيان حكومي جاء فيه أن انسحاب إذاعة غلوبوس ١٠١ أتاح الشروط اللازمة لفتح تقديم طلبات جديدة للبث على الذبذبة المتنازع عليها. وما زال مركز إذاعة ١٠١ غير مؤكد، ومن المقرر أن يعاد النظر فيه مرة أخرى في شباط/فبراير ١٩٩٧.

٨٤- وأعلنت الحكومة في مذكرة موجهة إلى المقررة الخاصة أن مجلس الاتصالات السلكية واللاسلكية هو "هيئة مستقلة ينتخبها البرلمان وهي مسؤولة أمامه دون غيره". غير أن المقررة الخاصة لاحظت أن الحكومة هي التي تقترح أعضاء المجلس على البرلمان. وذكرت الحكومة أيضاً أن قرار المجلس "ينبغي ألا يفسر على أنه محاولة للحد من حرية التعبير في كرواتيا، وهي حرية يتمتع بها على نطاق واسع العديد من مؤسسات الإعلام العاملة حالياً في جمهورية كرواتيا". وواصلت الحكومة في هذه المذكرة معلنة أنه "ينبغي ملاحظة أن ١٣٣ امتيازاً للبث الاذاعي و١٤ امتيازاً للبث التلفزي منحت حتى الآن لمؤسسات الإعلام في كرواتيا". وذكر أيضاً نائب رئيس الوزراء مينتاس هوداك في رسالة موجهة إلى المقررة الخاصة "إن قرار مجلس

الاتصالات السلكية واللاسلكية وإجراء الحكومة الكرواتية وتجمع مواطني زغرب سلمياً لدعم استمرار بث إذاعة ١٠١ ... كلها عناصر تدل على تعددية مصالح سياسية متساوية الشرعية في جمهورية كرواتيا".

٨٥- وأحاطت المقررة الخاصة علماً مع الارتياح في تقريرها الأخير بالحكم القضائي الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في قضية "Feral Tribune" وهو حكم قامت محكمة زغرب البلدية بموجبه بابراء رئيس مدير التحرير ومراسل الصحيفة الساخرة المعروفة من تهم قذف رئيس الجمهورية. ويبدو الآن أن القضية لم تغلق بعد نظراً إلى أن المدعي الحكومي بيَّن أنه قد يحقق في شكوى جديدة على أساس المواد ٧١ و٧٢ و٧٧ من القانون الجنائي التي تجيز المحاكمة على إهانة أو قذف أي واحد من خمسة من كبار المسؤولين الحكوميين بمن فيهم الرئيس. وتوجد شكوى مماثلة ضد مجلة "Arkzin"، يحقق فيها حالياً المدعي الحكومي بسبب مقال نشر عن أنشطة مالية للرئيس وأسرته.

٨٦- ويجري الجدل حول وسائط الإعلام في كرواتيا في بيئة أصبحت في الأشهر الأخيرة أكثر عداء بشكل ملحوظ إزاء حرية التعبير. فقد وجه رئيس الجمهورية في خطاب ألقاه أمام اجتماع عقده حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الحاكم يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ انتقادات حادة إلى فئات اجتماعية، بمن فيها صحفيون مستقلون ومفكرون ومنظمات غير حكومية محلية ودولية معنية بحقوق الإنسان، قائلاً إن تلك الجهات تلتمس زعزعة استقرار البلد باستخدام أساليب مختلفة، بما فيها الدعوى إلى الاضطرابات وإثارة المنازعات الاجتماعية والاضرابات. ووصف الرئيس الفئات التي استهدفها في خطابه بأنها معارضة لكرواتيا المستقلة وقال إن تلك الفئات تعمل على السيطرة على مجالات الإعلام والثقافة ذات التأثير.

٨٧- وفي غضون بضعة أيام من ملاحظات الرئيس التي بثها التلفزيون الحكومي، قُبض على مسؤولين في الفرع الكرواتي للمنظمة غير الحكومية "معهد المجتمعات المفتوحة" واعتقلوا للتحقيق معهم بصدد جرائم مالية. وهذا المعهد، الذي تموله مؤسسة سوروس الأمريكية، نشط في دعم وسائل الإعلام المعارضة في كرواتيا. كما أعقب الخطاب هجوم في مدينة سبليت على حركي في مجال حقوق الإنسان، وهو هجوم ورد وصفه في القسم ألف. واستهدفت لجنة هلسنكي الكرواتية بحملة مستمرة من عبارات الحقد في وسائل الإعلام الحكومية.

زاي- السلك القضائي

٨٨- إن المقررة الخاصة منشغلة إزاء المسائل التي أثيرت بصدد استقلال السلك القضائي في كرواتيا. فعلى الرغم من أن القانون الكرواتي ينص عادة على تولي القضاة مناصبهم مدى الحياة، فإن قضاة عديدين يشغلون مناصبهم منذ أمد بعيد قد أقيلوا من مناصبهم في عام ١٩٩٦ بموجب قرارات انتقدت على أن واعزها هو انتماءات القضاة القومية وآراؤهم السياسية أكثر من مؤهلاتهم المهنية. فقد أُقيل بالتالي في بلدية كارلوفاتس ستة قضاة صرب كرواتيين من مناصبهم خلال العام، بحيث لم يبق في تلك المدينة سوى قاض صربي واحد. وأسفرت عملية تعيين القضاة في سبليت عن إقالة عدة قضاة من ذوي الخبرة بمن فيهم امرأتان لهما خبرة بوصفهما قاضيتين تكاد تصل إلى ٥٠ سنة فيما بينهما، وتعيين عدة قضاة جدد لهم صلات وثيقة بحزب الاتحاد الديمقراطي الحاكم. وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة تسلم بسلطة مجلس القضاء الحكومي في تعيين القضاة، فإنها تعتقد أن نزاهة المحاكم تستلزم إيلاء الكفاءة المهنية وزناً أكبر مما يولى للتعاطفات السياسية.

٨٩- والمقررة الخاصة منشغلة بوجه خاص بصدد خطر محتمل على استقلال سلك القضاة ناجم عن قيام المجلس القضائي الحكومي يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بإقالة رئيس المحكمة العليا، الدكتور كرونيسلاف أولوييتس. وأقيمت اجراءات تأديبية ضد القاضي بسبب "عدم استقامة أخلاقية" مزعوم بناء على أدلة تم الحصول عليها من خلال مراقبة مكالماته الهاتفية. ونفى القاضي أن سلوكه يتنافى مع مسؤولياته المهنية وطعن في إقالته بوصفها إقالة واعزها سياسي وبأنها غير مشروعة. والقاضي، وهو عضو سابق في حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الحاكم، كان قد أعلن سابقاً أنه سينسحب من الحزب نظراً إلى أن الانتماء إليه يتنافى مع وظيفته القضائية، وأنه أعرب علناً عن عدم موافقته على حركيين رائدين في الحزب.

٩٠- وفي يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أرجئ اتخاذ اجراءات تأديبية في هذه القضية، عقب طلب القاضي استبعاد ثلاثة من أعضاء فريق المراجعة بسبب تحيزهم المزعوم. وستتابع المقررة الخاصة التطورات التي ستشهدها هذه القضية.

حاء- عمليات الطرد غير المشروع والقسري

٩١- ما زالت المقررة الخاصة منشغلة بصدد تسوية قضايا سابقة من قضايا الطرد غير المشروع، على الرغم من أنها لم تتلق في الأشهر الأخيرة أي تقارير عن حدوث عمليات طرد غير مشروع وقسري في مناطق كرواتيا الواقعة خارج القطاعات السابقة (انظر الفقرتين ٥٨ و٥٩ من الوثيقة E/CN.4/1996/9). وأفادت المعلومات الواردة من منظمات غير حكومية كرواتية بأن أحكام عديدة صادرة عن المحاكم تناصر الأشخاص المطرودين لم تنفذ، مما ترك مئات الأسر، الصربية أساساً، عاجزة عن العودة إلى بيوتها.

٩٢- ومازالت المقررة الخاصة منشغلة إزاء ادعاءات التفسير التعسفي للمادة ١٠٢-(أ) من قانون الإسكان التي تنص على أنه يمكن حرمان شخص ما من أملاكه "إذا شارك في نشاط عدواني ضد جمهورية كرواتيا". وقد استخدم هذا الحكم في بعض الحالات ضد أشخاص غير كرواتيين وذلك على سبيل الحصر على أساس خدمتهم السابقة في الجيش الوطني اليوغوسلافي المنحل.

طاء- تدابير لحماية حقوق الإنسان

٩٣- قبلت كرواتيا رسمياً يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بوصفها العضو الأربعين في مجلس أوروبا. ووقعت الحكومة على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها، بحيث قبلت كرواتيا اختصاص اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما وقعت كرواتيا على الاتفاقية الاطارية لحماية الأقليات الوطنية والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. وسعياً لتحسين تنفيذ التزامات الحكومة في مجلس أوروبا، أبلغت الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأنها أنشأت فريق عمل رسمياً يتألف من ممثلين حكوميين ومن خبراء مستقلين على حد سواء لفحص تمشي القانون الكرواتي مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها.

٩٤- وتقابلت المقررة الخاصة خلال بعثتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مع أمين المظالم المعين حديثاً السيد أنتي كلاريتس، الذي أمدها بمعلومات عن عدة حالات مزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان في

القطاعات السابقة. وأعرب أمين المظالم عن استعداده للتعاون مع المقررة الخاصة وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وبينما كانت المقررة الخاصة سعيدة بهذه المقابلة، فإنها كانت منشغلة لأن ممثلا من وزارة الخارجية الكرواتية حضر هذه المقابلة. وتشدد المقررة الخاصة كثيراً على دور أمين المظالم، وبالخصوص على استقلال مكتبه عن الحكومة.

ياء- استنتاجات وتوصيات

٩٥- ما زالت حقوق الإنسان للصرب الكرواتيين مصدر انشغال شديد. وما زال يبلغ عن حالات عديدة من حالات النهب والمضايقة العنيفة والمعاملة التمييزية في القطاعات السابقة، وثمة أدلة قليلة عن سير تحقيقات في الانتهاكات المرتكبة سابقاً وعلاجها. ومسائل الملكية وإعادة توفير إمكانيات الوصول إلى الخدمات العامة لا تعالج بطريقة منصفة. والمقررة الخاصة قلقة إزاء ما يبدو وكأنه انعدام استعداد حقيقي من جانب الحكومة لحماية رفاه الصرب الكرواتيين وضمان أمنهم.

٩٦- ويجب أن تعقب تدابير ملموسة اعتماد تشريع جيد لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وما شجع المقررة الخاصة أنها أقامت اتصالات تمهيدية مع أمين المظالم الكرواتي الجديد، غير أنها تشدد على أنه يجب صون استقلال مكتب أمين المظالم بصورة صارمة.

٩٧- وبينما أحرز تقدم في مجال إعادة توطين اللاجئين الكرواتيين والمشردين، فإن المقررة الخاصة ترى أنه يجب إحراز تقدم إضافي في مجال عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين الموجودين حالياً في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك.

٩٨- وتضاءل ارتياح المقررة الخاصة لصدور تشريع عفو شامل مؤخراً في كرواتيا بسبب تقارير تفيد بأن بعض المستفيدين من قانون العفو قد أعيد القبض عليهم بتهم مماثلة للتهم التي قبض عليهم بسببها في الأصل، أو بتهم لم توجه إليهم من قبل. ولا يمكن التنبؤ بما سيترتب عن هذه التدابير من نتيجة سلبية في ثقة السكان الصرب بوجه خاص. وستتابع المقررة الخاصة التطورات في المستقبل، وهي تحث الحكومة على اتخاذ المزيد من التدابير بصدد إجراء محاكمات تكون في الوقت نفسه شفافة وملتزمة بالاجراءات الجنائية السليمة. وينبغي ألا يضطر المواطنون إلى العيش في حالة شك فيما يتعلق بما إذا كان سيقبض عليهم أو سيعاد القبض عليهم أم لا في أي وقت من الأوقات.

٩٩- وبينما تسلم المقررة الخاصة بتوافر نسبي من حيث أصوات وسائل إعلام مستقلة في كرواتيا، فإنها منشغلة إزاء ما صدر مؤخراً من قرارات وبيانات عمومية عن مسؤولين حكوميين تبين وجود عداء كامل لوجهات النظر البديلة. وتشدد المقررة الخاصة على أهمية توافر حرية تعبير كاملة في مجتمع ديمقراطي بحق.

١٠٠- وجرى إبلاغ المقررة الخاصة بتدابير اتخذت مؤخراً تشير إلى احتمال إضعاف استقلال السلك القضائي في كرواتيا. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على الكف عن معاقبة القضاة الأكفاء لمجرد آرائهم السياسية أو أصلهم القومي. كما توصي المقررة الخاصة بتعزيز السلك القضائي من خلال برامج التدريب المتاحة للقضاة الجدد ومواصلة التثقيف القضائي المتاح للقضاة ذوي الخبرة.

١٠١- وترغب المقررة الخاصة في التشديد على انشغالها إزاء احتياجات أشد السكان ضعفاً - وهم الأطفال والنساء - من أصل كرواتي وصربي كرواتي على حد سواء. وترحب المقررة الخاصة بجميع الجهود المبذولة لكفالة اهتمام كامل بمشاكلهم. وتعتقد المقررة الخاصة، مثلما هو الحال في البلدان الأخرى المشمولة بولايتها، أنه يجوز تحسين آفاق مستقبل الأطفال بواسطة برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ثالثا - منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (كرواتيا)

١٠٢ - اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ القرار ١٠٧٩(١٩٩٦) الذي يوسّع نطاق ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية حتى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقوم، في أقرب وقت ممكن بعد إجراء الانتخابات بنجاح، وعلى أية حال بما لا يتجاوز موعد تقريره المطلوب في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، بتقديم توصياته إلى المجلس فيما يتعلق بمواصلة وجود الأمم المتحدة الذي ربما يتخذ شكل إدارة انتقالية معاد تنظيمها، لفترة ستة أشهر إضافية. ولاعتماد القرار ١٠٧٩(١٩٩٦) أثر فوري في إجراء الانتخابات المحلية المقرر أن تجرى، بموجب الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، المشار إليه فيما بعد بعبارة "الاتفاق الأساسي") في أجل لا يتجاوز ٣٠ يوما قبل نهاية الفترة الانتقالية، وهي انتخابات كان ينبغي بالتالي إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأتاح القرار أيضا مزيدا من الوقت لتنظيم عودة المشردين إلى ديارهم الأصلية.

١٠٣ - وعلى الرغم من المرونة الجديدة المتاحة بفضل القرار ١٠٧٩(١٩٩٦)، فإن تعقد الحالة في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المشار إليها فيما بعد بعبارة "المنطقة") تعني أنه ينبغي تكثيف كل جهد ممكن في الأشهر القادمة إذا أريد نجاح اندماج المنطقة سلميا في كرواتيا من جديد. والنقاش التالي المستند إلى معلومات جمعتها المقررة الخاصة والمكتب الميداني للمفوض السامي/مركز حقوق الإنسان في فوكوفار يتناول البعض من أكثر المسائل إلحاحا التي تؤثر حاليا في المنطقة، وهي منطقة ما زالت عالية الاضطراب.

ألف - الأمن الشخصي

١٠٤ - يسر المقررة الخاصة أن تسجل أن المنطقة ما زالت عموما خالية من أعمال العنف، إذ تقتصر معظم الأنشطة الاجرامية على الهجمات ضد الممتلكات الخاصة. وأسفر ما يسمى "برنامج استرجاع الأسلحة بمقابل"، الذي بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عن تسليم عدد كبير من الأسلحة وكان البرنامج بالتأكيد عاملا ساهم في الاستقرار العام. غير أنه حصلت بعض أعمال العنف ذات الوازع الإثني منذ تقديم تقرير المقررة الخاصة الأخير، وهي أعمال يمكن اعتبارها حتمية في عملية اندماج المنطقة من جديد في إطار كرواتيا المؤسسي. وتبدو هذه الأفعال، وكأنها من فعل أقلية من المتطرفين لا تمثل السكان عموما وإن كانت تلك الأفعال غير مقبولة.

١٠٥ - وشهدت قرية دالي سلسلة من الهجومات بالقنابل في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجهت معظمها ضد ممتلكات خاصة يملكها إما كرواتيون أو أشخاص شرعوا في

اجراءات للحصول على وثائق كرواتية. وبسبب أفعال تعصب، توقفت أحيانا زيارات الكرواتيين إلى المنطقة وزيارة المشردين داخل كرواتيا ذاتها. فقد تعرّضت مجموعة من صحفيين كرواتيين كانوا يحضرون معرض رسوم أطفال في فوكوفار في يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لهجوم شنه ضدهم حشد من الناس معظمهم صرب كرواتيون محليون. كما هاجم الحشد السكان المحليين الذين نظموا المعرض وكذلك ممثلي المنظمات الدولية. وفي يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تعرض كرواتيون كانوا في موكب ديني في إيلوك للشتم من جانب مئات المتظاهرين الذين لم يتفرقوا إلا بعد تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأسفرت الحادثة عن طرد ثلاثة من أفراد قوات الشرطة الانتقالية، وهي قوة الشرطة المختلطة في المنطقة التي أثبتت عجزها عن السيطرة على الجماهير بفعالية أو عدم استعدادها لذلك.

١٠٦ - كما أن الطوائف في كرواتيا ذاتها أثبتت قدرتها على ممارسة العنف، مثلما حصل يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عندما تعرضت مجموعة من الصرب الكرواتيين المشردين من المنطقة كانوا يزورون قرية بترينيا في القطاع الشمالي سابقا للاعتداء على أيدي حشد غاضب من الناس لم يكبح جماحهم رجال الشرطة الكرواتية الذين شهدوا الحادثة.

١٠٧ - وعلى الرغم من هذه الحوادث، فإنه ينبغي التشديد على أن الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٦ شهدت أيضا عدة زيارات ناجحة عبر المنطقة العازلة، ولا سيما بمناسبة عيد جميع القديسين يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عندما قام عدة مئات من المشردين الكرواتيين من خارج المنطقة بزيارة المقابر في المنطقة بدون أن تسجل أي حوادث.

باء - عملية الاندماج

١٠٨ - لاحظ السيد جاك كلاين، مدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بمناسبة اجتماع الفريق العامل المعني بالقضايا الانسانية المعقود في جنيف يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن "ما من أحد يستحسن العيش في بيت غيره، ولا يمكن أن يتحقق سلم حقيقي في سلافونيا الشرقية ما لم يسمح لعدد كبير من الصرب الكرواتيين من كرايينا وسلافونيا الغربية بالعودة إلى مواطنهم الأصلية. وما أنشأوه في سلافونيا الشرقية هو كوسوفو الصرب. وهذا ليس في خير كرواتيا ولا هو في خير المجتمع الدولي. وستواجه مشاكل خطيرة في محاولة إعادة الكرواتيين المشردين إلى المنطقة ما لم تتيسر عودة عدد كبير من الصرب الكرواتيين [إلى مواطنهم في أماكن أخرى من كرواتيا]."

١٠٩ - وبدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بالتعاون مع الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية، تنفذ مجموعة برامج لتعجيل وتيرة عملية الاندماج، وهي مجموعة حظيت بنجاح متواضع. وكانت أسواق السبت المفتوحة في المنطقة العازلة، وهي أسواق متاحة على حد سواء للمقيمين في المنطقة وفي كرواتيا ذاتها، عملية ناجحة ملحوظة على الرغم مما بذلته السلطات الكرواتية من محاولات لمقاطعة هذه الأسواق. وتمكنت عشرات الآلاف من الناس من كلا الجانبين من التقابل في منطقة محايدة بعد سنوات من الانفصال عن بعضهم البعض. وبدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية مؤخرا تنفّذ ما يسمى برنامج الرعاية الذي تمكن بموجبه سكان كرواتيا ذاتها من زيارة المنطقة بناء على دعوة من راعٍ قد يكون من أقربائهم أو صديقا لهم. وأبرز نجاح البرنامج مرة أخرى عزم السكان على التغلب على الحواجز والعودة إلى أوضاع عادية.

١١٠ - وقامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بفتح مثلث سيرميوم، وهو مجموعة متألفة من خمس قرى (دونيي نوفو سيلو، ونييمسي، وبدغراديي، وآبشيفتسي، وليبوفاتس) ليصلها بحرية وبدون قيود جميع المواطنين الكرواتيين (باستثناء الشرطة) من أجل تيسير إعادة البناء وعودة المشردين الكرواتيين بحلول ربيع عام ١٩٩٧. وكان مجموع سكان القرى الخمس في بداية تنفيذ البرنامج يبلغ أقل من ١٠٠ شخص معظمهم صرب كرواتيون مشردون من سلافونيا الغربية، على الرغم من أن عدد سكان القرى الخمس كان يبلغ أكثر من ٠٠٠ ٥ نسمة قبل الحرب. وكان الأمل يعلق في البداية على أن يتمكن المقيمون الصرب الكرواتيون إما من العودة إلى مواطنهم الأصلية أو على الأقل أن يقدموا إلى الحكومة الكرواتية، في أثناء تقدم أعمال إعادة البناء، طلبات تعويض عن خسائرهم من الممتلكات. غير أن انعدام التعاون من جانب المسؤولين الكرواتيين، بالإضافة إلى حوادث مضايقة على أيدي زوار كرواتيين وحتى رجال الشرطة الكرواتية الذين زاروا المنطقة بدون ترخيص، أدى إلى فرار معظم الأسر الصربية من المنطقة. وأفيد بأن المشردين الصرب الباقين واجهوا في تلك الأثناء صعوبات للحصول على وثائق هوية كرواتية.

١١١ - وتأمل المقررة الخاصة، بناء على هذه التجربة، أن تتخذ تدابير للحيلولة دون حدوث هجرة مماثلة للمشردين الصرب الكرواتيين وغيرهم من السكان من ثلاث قرى تقع في زاوية بارانيا الشمالية الغربية (ما يسمى "مثلث توريانسي") وهي زاوية من المقرر أن تكون المنطقة القادمة التي ستفتح أمام الكرواتيين من الجانب الآخر من المثلث.

جيم - عمليات الاحتجاز ومسألة العفو

١١٢ - ترتبت على عملية الاندماج نتائج فورية ناجمة عن تنفيذ قانون العفو الكرواتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (انظر القسم ثانيا - هاء أعلاه). وأعرب السكان الذين يعيشون حاليا في المنطقة عن قلق كبير إزاء ما إذا سيحتجزون أم لا بعد أن تخضع المنطقة للحكم الكرواتي. ولسوء الحظ، فإن المؤشرات المتاحة حتى الآن ليست مشجعة. فقد نشرت الحكومة الكرواتية في حزيران/يونيه ١٩٩٦ قائمة وُصفت بأنها ليست وافية تتألف من ٨١١ اسم مجرم حرب مزعوم، وهي قائمة تسببت في إثارة قلق كبير في المنطقة بسبب التباسها وأثارت مخاوف من أن أي شخص تقريبا يمكن أن يقدم للمحاكمة. وأثيرت مرة أخرى مسألة القائمة في اجتماع عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بين المقررة الخاصة ووزير العدل الكرواتي، وهي قائمة أثارت بالغ انشغال المقررة الخاصة.

١١٣ - وبالإشارة مباشرة إلى المنطقة، أبلغ عن عدة حالات احتجز فيها أشخاص إما في المنطقة العازلة أو لدى عودتهم إلى كرواتيا ذاتها، على الرغم من أنهم تلقوا تراخيص من السلطات الكرواتية لدخول المنطقة. وتلقى هؤلاء الأشخاص معاملة قانونية وأطلق سراحهم بعد ضغوط مارسها مسؤولون دوليون، بمن فيهم مدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. غير أن هذه الحوادث وجهت إشارة سلبية إلى سكان المنطقة الذين يعتبر العديد منهم أنفسهم عرضة للمعاملة التعسفية على أيدي السلطات الكرواتية ويعتبرون أنفسهم معتمدين على الحماية الدولية.

دال - الحق في الجنسية

١١٤ - ما زالت سجلات مراكز توثيق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، سجلات غير مرضية بعد مرور عدة أشهر على افتتاح هذه المراكز التي يمكن للسكان أن يطلبوا إليها تسليمهم وثائق كرواتية. وعدد هذه المراكز المحدود لا يبرر إلا جزئيا قلة عدد الطلبات الواردة حتى الآن. والحوادث العنيفة من قبيل الهجمات بالقنابل، التي لوحظت سابقا، وكذلك حالات السب، أثنت السكان عن استخدام مراكز التوثيق. كما أن الطوابير الطويلة والاجراءات المطولة أثنت السكان عن طلب الوثائق. وتبين تقارير حديثة أن السكان الذين حصلوا على شهادات الجنسية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أبلغوا بالعودة ثانية في تموز/يوليه ١٩٩٧ لطلب بطاقات الهوية، وهو ما سيمنعهم فعلا من المشاركة في الانتخابات المقرر اجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٧ والتي ستكون فيها بطاقات الهوية شرطا لا بد منه للتصويت. ويشكل انعدام الشفافية من جانب السلطات الكرواتية مصدر انشغال حاد. وثار عدد من الأسئلة بصدد تعقد الاجراءات المطبقة وعن تقتير الحكومة في توفير المعلومات عن طريقة تجهيز الطلبات. فالبيانات التي قدمتها الحكومة الكرواتية مثلا تنعت نسبة مئوية عالية من الطلبات بوصفها طلبات "قد سويت". غير أن الأرقام التي أصدرها مسؤولو الأمم المتحدة في مراكز توثيق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في فوكوفار تبين أنه لم تصدر من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ سوى ٤٤ في المائة من شهادات الجنسية المطلوبة. ويبين تصنيف البيانات أن النسبة المئوية ليست سوى ٤٢ في المائة في حالة الصرب، بينما تبلغ النسبة ٨٩ في المائة في حالة طالبي شهادات الجنسية من إثنيات أخرى، ومعظمهم كرواتيون.

١١٥ - ولكي يكون كل شخص في المنطقة مسجلا على النحو الواجب، سيلزم إصدار نحو ٠٠٠ ١٠٠ شهادة جنسية قبل نهاية الفترة الانتقالية، أي بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. غير أنه يلزم إصدار بطاقات الهوية للمقيمين في المنطقة بحلول ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ ليكونوا مؤهلين للتصويت في الانتخابات القادمة، وهو ما يكتسي طابعا أكثر الحاحا. وستكون هذه المهمة ضخمة ولا يمكن انجازها إلا بتعاون كامل من جميع الأطراف.

هاء - الانتخابات

١١٦ - إن الادارة الانتقالية، بموجب المادة ١٢ من الاتفاق الأساسي، مكلفة بواجب تنظيم "الانتخابات لجميع هيئات الحكم المحلية، بما فيها للبلديات والمقاطعات والأقاليم ... في أجل لا يتجاوز ٣٠ يوما قبل نهاية الفترة الانتقالية". وعقب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٧٩(١٩٩٦)، يشكل تاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ آخر أجل يجوز فيه اجراء الانتخابات. وتسليما بأهمية رصد أنشطة هيئات الحكم المحلي المنتخبة حديثا، تقرر إجراء الانتخابات قبل ذلك بعدة أشهر، أي يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧، وهي انتخابات تصادف انتخابات الحكم المحلي في بقية كرواتيا.

١١٧ - وسيستلزم تنظيم انتخابات حرة ونزيهة جهدا ضخما من جميع الأطراف. وستشمل المسائل الرئيسية إصدار الوثائق بصورة مناسبة لسكان المنطقة، والتسجيل المناسب للسكان في قوائم الناخبين (بما في ذلك التحقق من الإقامة في المنطقة) وتنظيم تصويت ما يتراوح بين ٠٠٠ ٤٠ و٠٠٠ ٥٠ كرواتي مشرد من المنطقة يعيشون الآن في أكثر من ٥٠٠ موقع مختلف في كرواتيا. وسيتوقف الكثير أيضا على فعالية نشر المعلومات

وتثقيف الناخبين. وسيلزم تمكين جميع المشاركين من تنظيم الحملات السياسية، على الرغم من الصعوبات التي تفرضها الحالة الاقتصادية ووجود منطقة عازلة على حد سواء بين المنطقة وكرواتيا ذاتها. وسيكون رصد هيئات الحكم المحلي المنتخبة حديثا مع ممثلين كرواتيين وصرب يعملون جنبا إلى جنب من أهم المهام في الأشهر الأخيرة من ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بعد الانتخابات.

واو - الاستنتاجات والتوصيات

١١٨ - قام رئيس كرواتيا يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بزيارة فوكوفار لأول مرة منذ عام ١٩٩١، فكانت تلك الزيارة مؤشرا على أن التطبيع قد يكون حقا قريب المنال. غير أن الأشهر الماضية كشفت بوضوح عن التحديات التي يثيرها الاندماج من جديد. ومما أقلق المقررة الخاصة بوجه خاص هو ما شهدته خلال زياراتها إلى المنطقة من حقد عميق ومظاهر التعصب العنيفة التي ظهرت مؤخرا. وسيلزم التحلي بقيادة مثالية من كلا الطرفين، ويلزم بذل جهود حقيقية لبسط اليد إلى أعداء الماضي، إذا أريد أن تكون المنطقة مثالا على التصالح السلمي لبقية يوغوسلافيا السابقة.

١١٩ - وتسلم المقررة الخاصة بأن مستقبل المنطقة ما زال غامضا وبالخصوص بالنسبة إلى الصرب المشردين المقيمين فيها ومن نهضوا بأي دور هام في انهيار نظام ما يسمى "جمهورية كرايينا الصربية". وعلى الرغم من العمل الرائع الذي قامت به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وما تكرر من اعلانات حسن النوايا، فإن الحكومة الكرواتية لم تتخذ حتى الآن سوى القليل من التدابير الملموسة لتنمية شعور حقيقي بالأمن في المنطقة. والغارات غير المرخصة التي شنها رجال الشرطة الكرواتية مؤخرا في جنوب المنطقة تعكس انعدام سيطرة الحكومة على موظفيها. وحالات إعادة الاحتجاز، على الرغم من صدور قانون العفو، تثير مزيدا من القلق. وفي نفس الوقت، فإن المتطرفين الصرب داخل المنطقة ذاتها يسهمون في استمرار التوترات على أشدها.

١٢٠ - وتتحمل حكومة كرواتيا مسؤولية رئيسية في مجال تقديم الدليل على التزامها بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في المنطقة. ويجوز اتخاذ تدابير إيجابية في هذا الصدد من خلال انشاء هيئة قضائية محلية نزيهة ومحايدة، بمشاركة تناسبية من جانب حقوقيين صرب كرواتيين. كما تشدد المقررة الخاصة تشديدا كبيرا على أن يشارك في المنطقة أمين المظالم الكرواتي الذي بين التزامه بتواجد نشط فيها.

١٢١ - واحتمال هجرة الصرب الكرواتيين جماعيا من المنطقة ما زال لسوء الحظ يشكل مصدر انشغال رئيسي. وسيكون إجراء انتخابات آذار/مارس ١٩٩٧، وبالخصوص الفرصة المتاحة للصرب الكرواتيين المحليين للمشاركة فيها بموجب إصدار الوثائق، أمرا حاسما ويقدم الدليل عما إذا كانت حكومة كرواتيا تعتزم أم لا أن تتيح للمقيمين في المنطقة الاعراب بصورة مفيدة عن رأيهم في مصيرهم.

١٢٢ - وتقر المقررة الخاصة "رسالة حكومة جمهورية كرواتيا بصدد الانتهاء من الاندماج السلمي للمنطقة بموجب الادارة الانتقالية، جمهورية كرواتيا"، الصادرة يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (قبيل طباعة هذا التقرير). وتقدم الوثيقة إعلان نوايا إيجابياً وتبدو خطوة جيدة في اتجاه الاندماج السلمي من جديد.

وستُقدم المقررة الخاصة في وقت لاحق بياناً أشمل لآرائها فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الرسالة وبتنفيذ الرسالة.

١٢٣ - وباحتمال انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، تعتقد المقررة الخاصة أن تواجدا دوليا متواصلا يعمل مع السلطات الكرواتية والسكان المحليين كفيل بأن ينهض بدور بناء في إعادة إرساء مجتمع مدني في المنطقة. وتؤيد المقررة الخاصة بالتالي النظر بالكامل في المبادرات المقدمة بصدد ذلك التواجد، وهي مبادرات اقترحها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وغيرها من المنظمات الدولية.

رابعاً - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

١٢٤- سيطرت الأحداث المحيطة بعقد انتخابات اتحادية وبلدية في صربيا على اهتمامات حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في نهاية عام ١٩٩٦. وقد تكثفت الاهتمامات القديمة العهد بشأن حرية التعبير، والافتقار الفعلي لوسائط الإعلام المستقلة، والحق في انتخابات حرة، والحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي أو لسوء المعاملة والتعذيب. ووردت تقارير من كوسوفو عن مستوى عالٍ من الانتهاكات وخاصة انتهاكات الحق في الأمن الشخصي ومع ذلك، تود المقررة الخاصة أن تؤكد ارتياحها للتعاون التي تلقته هي وهيئة موظفي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في بلغراد من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ألف - الحق في انتخابات حرة

١٢٥- وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عُقدت انتخابات لانتخاب أعضاء للبرلمان الاتحادي. وحصلت الأحزاب الحاكمة في صربيا (الحزب الاشتراكي في صربيا وحلفاؤه) وفي الجبل الأسود (حزب الاشتراكيين الديمقراطي) على أغلبية واسعة في مجلس النواب الاتحادي. وحيث إنه لم يحصل أي تنازع حول هذه الانتخابات، فإن الجولة الثانية من الانتخابات البلدية التي جرت في صربيا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ولّدت احتجاجات واسعة ومستمرة قام بها آلاف المتظاهرين المسالمين في المدن الكبرى، بما فيها أكبر مظاهرة في بلغراد منذ عام ١٩٩١. وقد أعرب المتظاهرون عن سخطهم على ما ارتأوه هم والعديد من المراقبين الدوليين من التلاعب الصارخ بنتائج الانتخابات. وعلى وجه التحديد، ألغت الحكومة نتائج الانتخابات التي جرت في بلغراد وفي ١٤ مدينة كبيرة أخرى كان قد فاز بها ائتلاف المعارضة زايدنو (معاً)*.

---

* بعد إرسال هذا التقرير إلى المطبعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد أن اللجان الانتخابية في بلغراد ونيش قد اعترفت بانتصارات زايدنو في انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تقدّم المقررة الخاصة ملاحظاتها على هذه التطورات وغيرها من التطورات الأخيرة في رسالة منفصلة إلى لجنة حقوق الإنسان.

١٢٦- وقد اعترفت الحكومة في البدء بالمكاسب التي حققتها المعارضة، لكنها عكست موقفها فجأة. وقلبت اللجان الانتخابية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم نتائج الانتخابات على أسس غامضة، وأيدت المحاكم البلدية، فضلاً عن المحاكم الصربية والاتحادية العليا، إلغاء هذه النتائج بصورة سريعة ومفاجئة. غير أن خمسة قضاة في المحكمة العليا نأوا بأنفسهم، في خطوة لا سابقة لها، عن زملائهم الذين أيدوا قرارات الإلغاء هذه. وأعلن القضاة المنشقون أن زملاءَهم "قد عرّضوا شرف المهنة وكرامتها للطعن وكذلك سمعة القضاء بأكمله". ووفقاً لأحد قضاة المحكمة العليا "لم تكن لدى المحكمة، للأسف، القوة والشجاعة على الاعتراف بما هو لجمهور الناخبين على أساس نتائج الانتخابات".

١٢٧- وباستنفاد السبل القانونية للانتصاف، دعا زعماء المعارضة المتظاهرين في الشوارع إلى إبقاء المظاهرات سلمية. ففي الأيام الأولى للاحتجاجات كسر بعض المتظاهرين شبابيك بنايات وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة برشقها بالحجارة. لكن المظاهرات الضخمة التي تلت لعدة أسابيع ظلت في الواقع سلمية تماماً. ومن ناحيتها، تعهدت الحكومة في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بأن تُحجم عن استعمال القوة ضد المتظاهرين، وتحيط المقررة الخاصة علماً بأن الشرطة نفّذت ذلك فعلاً، إلاّ في حالات مستثناة نادرة.

١٢٨- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، دعت الحكومة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى استقصاء الحقائق بالنسبة لنتائج الانتخابات. وقام وفد من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برئاسة السيد فيليبي كونزاليس بزيارة بلغراد في أواخر كانون الأول/ديسمبر وتوصل إلى نتيجة مفادها أن ائتلاف المعارضة قد فاز بالفعل بالانتخابات المحلية في ١٤ مدينة كبيرة، بما في ذلك فوزه في انتخابات المجلس البلدي في بلغراد. وكان ردّ الحكومة الفوري قبول جزء صغير من استنتاجات التقرير، لكنها أبت الاعتراف بالنصر الانتخابي الذي حققته المعارضة في معظم المدن الكبيرة المتنازَع عليها، وبشكل بارز النصر الذي أحرزته في مجلس بلدية بلغراد. وبنهاية السنة كانت الحكومة قد أعلنت عن نصرٍ انتخابي جزئي فقط حققته المعارضة في نيش، ثاني أكبر مدينة في صربيا. وبما أن عدة نتائج انتخابية هامة لا تزال محلّ تنازُع، فإن المظاهرات الواسعة النطاق التي تقوم بها المعارضة والطلاب لا تزال تعمّ مناطق صربيا حتى في الأيام الأولى من عام ١٩٩٧.

باء - حرية التعبير ووسائل الإعلام

١٢٩- وقد تجاهلت بالفعل وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة المظاهرات الحاشدة. وعلى سبيل المثال، كان عدد المتظاهرين في بلغراد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أي في اليوم السادس للمظاهرات، للمرة الأولى حوالي الـ ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. غير أن محطة التلفزيون التي تملكها الدولة "راديو وتلفزيون صربيا"، وهي المصدر الأول للأخبار بالنسبة للعديد من المواطنين، استمرت في تجاهل الأحداث في العاصمة. وكان الخبر الرئيسي ذلك اليوم استقبال الرئيس ميلوسوفيتش لوفدٍ من الشباب اليونانيين. وخضعت وسائط الإعلام المستقلة القليلة التي كانت تقدّم تقارير عن المظاهرات لضغوط شديدة للانقطاع عن تغطية الأحداث، وفي بعض الحالات تمّ منعها من فِعل ذلك تماماً. وهكذا تمّ حرمان العديد من الناس من حقهم في تلقي المعلومات والأفكار من وجهات نظر مختلفة، كما نص على ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٣٠- وتم التشويش في البداية على محطة راديو ب ٩٢، وهي مشهورة بتاريخها الطويل من البث الإذاعي المستقل، ثمّ أُوقفت عن البث تماماً في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتعرّض راديو إندكس لنفس المصير. تلت ذلك احتجاجات وطنية ودولية واسعة النطاق، ثم سُمح لهاتين المحطتين باستئناف البث بعد يومين. والادعاء الرسمي لانقطاع راديو ب ٩٢ عن البث هو أن سببه كان "هطول أمطار غزيرة في اليومين الماضيين". غير أن رايدو بوم ٩٣، وهي محطة إذاعية محلية من بوجاريفاتش، والتي تم تعليق بثها أيضاً في نفس اليوم، لم يُسمح لها باستئناف البث.

١٣١- وخضعت وسائط الإعلام المطبوعة أيضاً لضغوط شديدة. ووفقاً لمعلومات تلقتها المقررة الخاصة، يبدو أن شركة طباعة تديرها الدولة ضغطت في البداية على الجريدة المستقلة بليش، التي قدمت تقارير ضافية عن المظاهرات، لتخفيض إنتاجها المطبعي بـ٧٥ في المائة. وقد استقال محررها وعدة صحفيين احتجاجاً، وإن كانوا عادوا إلى العمل بعد أسبوع بعد توفر جهة طباعة جديدة. ونشر العشرات من الصحفيين الذين يعملون في صحيفة بوليتيكا المؤيدة للحكومة رسالة يذكرون فيها أن تقاريرهم عن مظاهرات المعارضة قد خضعت للمراقبة وأنها استُبدلت بتقارير وكالة الأنباء الرسمية تنيوك، التي تجاهلت الحشودات فعلياً. وقد أُعطي بعض هؤلاء الصحفيين إجازات بأجر، بينما تم إعادة تعيين آخرين للعمل في الصفحات الثقافية.

١٣٢- وفي نفس الوقت، أذاعت وسائط الإعلام الالكترونية التي تسيطر عليها الدولة هجومات عنيفة بشكل خاص على المعارضة. وأذاع راديو وتلفزيون صربيا بياناً للسيد دراغان توميش، رئيس البرلمان الصربي وعضو الحزب الاشتراكي الصربي في نشرة أخباره الرئيسية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ودعا السيد توميش المتظاهرين "بمؤيدي الفاشيين" وشبّه المظاهرات بالأساليب التي استعملها هتلر للوصول إلى الحكم. ووصفت فشرنيي نوفوستي، الجريدة المؤيدة للحكومة والأوسع انتشاراً، أعمال المتظاهرين "بالإرهاب"، بالرغم من أن المظاهرات كانت بالفعل سلمية تماماً. ويمكن لبيانات كهذه أن تُثير البغضاء بسهولة وأن تُولّد العداء ضد المتظاهرين المسالمين. وكتبت المقررة الخاصة في رسالة وجهتها إلى السيد ميلوسوفيتش في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تقول إنه لا يجب التسامح بإصدار بيانات كهذه، وحثت الحكومة على ضمان الإنفاذ الصارم للمادة ٥٠ من الدستور الاتحادي التي تحظر التحريض على العداء أو العنف. وفي بيان أصدرته في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أوجزت المقررة الخاصة قلقها الذي عبّرت عنه في رسالتها إلى الرئيس ميلوسوفيتش وقالت إنها مضطربة للإغلاق المؤقت للمحطات الإذاعية الثلاث. وأكدت على أن للشعب الحق في تلقي المعلومات والأفكار من وجهات نظر مختلفة وحثت الحكومة على تمكين جميع وسائط الإعلام من العمل في أوضاع حقيقية من الحرية والعدالة.

١٣٣- وخلال المظاهرات تم إيقاف عشرات المشاركين لأنشطتهم التعبيرية في بلغراد. ووفقاً لأمانة الشؤون الداخلية، تمّ إيقاف ٣٢ متظاهراً حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وُجهّت تِهَمٌ جنائية إلى عشرة منهم بينما واجه الـ ٢٢ الآخرون تِهَماً أقل خطورة. وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر كان قد تم إيقاف ١٠٠ متظاهر حسب تقارير المعارضة. وقد حُكم فوراً على العديد من المتظاهرين الموقوفين بِمُدَدٍ قصيرة تتراوح بين سبعة أيام وشهر واحد. وشملت هذه الأحكام أشخاصاً اتُّهموا بجنايات صغرى مثل رشق البنايات الحكومية وبنايات وسائط الإعلام التابعة للحكومة بالبيض والزبادي، الشيء الذي أكسب المتظاهرين لقب "الثورة الصفراء".

١٣٤- طلبت المقررة الخاصة في رسالتها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تفاصيل عن هذه الاعتقالات وعن الأسس التي قام عليها اعتقال ٣٢ شخصاً. وأعربت عن قلقها أن من بين المتهمين أشخاصاً عبّروا عن آرائهم بطريقة سلمية. ولاحظت أن أنشطة ذات طبيعة رمزية يمكن أن تكون ممارسة قانونية للحق في حرية التعبير، شرط ألاّ ينتج عنها أي ضرر في الممتلكات. وتساءلت المقررة الخاصة عمّا إذا كانت العقوبة بالسجن متناسبة مع الجنايات المُدّعى ارتكابها. وحتى منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لم تكن المقرر الخاصة قد تلقت أي ردّ على رسالتها.

جيم - الأمان على الشخص

١٣٥- وشاعت ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة في جميع أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال هذه الفترة. ففي بلغراد أصبحت وحشية الشرطة قضية حين أوقفت الشرطة السيد ديجان بولاتوفيتش وضربته فوراً بعد أن كان يحمل صورة للرئيس ميلوسوفيتش في ثياب سجين خلال المظاهرات في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد اقتضت حالته المعالجة الطبية في المستشفى. ولاحظ محامون زاروه في السجن بعد ستة أيام من اعتقاله جروحاً بادية في رأسه. وقضى في السجن ٢٥ يوماً بعد اتهامه بجريمة خرق القانون والنظام، وهي تهمة يبدو أنها استندت كلياً إلى اعتراف يدّعي هو أنه انتُزع منه بالقوة. وعلى الرغم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية التي تشترط ألا تتّهم المحاكم شخصاً على أساس اعترافه فقط، فإن محكمة الاستئناف صادقت على أن اعترافه وحده كان كافياً لاتهامه. وطلبت المقررة الخاصة في رسالة وجهتها إلى وزير العدل الصربي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إجراء تحقيقٍ عاجلٍ ونزيهٍ في ادعاء الاتهام الخاطئ، كما حثته على إخلاء سبيل السيد بولاتوفيتش في انتظار التحقيق. وأكدت على أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان تحظر الأخذ باعترافات انتُزعت تحت وطأة التعذيب كأدلة أمام المحكمة.

١٣٦- ومع ذلك، لم يُؤخذ بأي من هذه الخطوات المقترحة. وتلقت المقررة الخاصة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ رداً مفصلاً من وزير العدل يعلمها فيه أن الفحوصات الطبية المتخصصة التي أُجريت على السيد بولاتوفيتش أثناء فترة حبسه كشفت أن أعضاءه الحيوية كانت تعمل بصورة طبيعية. إلاّ أنه كان هناك وَرَمٌ في رأسه وأنفه، وورم دموي تحت عينه اليمنى. ولسوء الحظ، لم تقدم الحكومة أية توضيحات بشأن إصابة السيد بولاتوفيتش بهذه الجروح ولا ما إذا كان سيجري التحقيق في الادعاءات التي تُحمِّل الشرطة مسؤولية هذه الجروح. وتم إبلاغ المقررة الخاصة فقط بأن القاضي "لم يجد أي دليل على أن السيد بولاتوفيتش قد أدلى باعترافه بعامل الخوف أو بالقوة، كما لم يكن هناك أي دافع للاتهام الذاتي".

١٣٧- وقد حدثت أخطر حالات العنف خلال المظاهرات في أواخر كانون الأول/ديسمبر. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قام مؤيدو الحكومة بمظاهرتهم المضادة الأولى في العاصمة واصطدموا مع مؤيدي المعارضة والشرطة. وأُصيب السيد إيفان لازوفيتش، وهو عضو في إحدى الأحزاب المعارضة، بطلق ناري أطلقه عليه رجل يمشي في طابور من مؤيدي الحكومة، لكنه نجا. وتم اعتقال رجل بتهمة محاولة قتل. أما السيد بردراغ ستارشفيتش، وهو من مؤيدي المعارضة، فقد توفي في المستشفى بعد أن هاجمه أشخاص مجهولون لدى عودته إلى البيت بعد اشتراكه في المظاهرات. وقد دلّ الفحص الطبي الذي أُجري عليه بعد موته بأن جروحاً جسمية كانت سبب الوفاة، وأن الادعاءات السابقة بأن مشاكل قلبية قد تكون سبب موته غير صحيحة.

١٣٨- ووجّه اللَوْم لوحدات خاصة من شرطة التحري التابعة لوزارة الداخلية بضرب عشرات من المتظاهرين، بمن فيهم صحفيون ورئيس نقابة عمال مستقلة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأُبلغ أن أفراد شرطة آخرين كانوا هناك ولم يتدخلوا في هذه الحوادث.

١٣٩- وفي حادثة حصلت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قبل قيام المظاهرات المتعلقة بالانتخابات، اقتاد عملاء شرطة تحرّي عرّفوا عن أنفسهم كضباط تابعين لوزارة الداخلية الصربية السيد براكيش، وهو صحفي يعمل في جريدة المعارضة شربسكا رك، بعد فترة قصيرة من كتابته تقارير تدّعي قيام الشرطة بأنشطة جنائية وتُعلّق على أنشطة مزعومة قام بها أحد أعضاء أسرة الرئيس. وقد ضربه ١٤ رجلاً يُعتقد أنهم ينتمون إلى شعبة أمن الدولة ضرباً مبرحاً خارج بلغراد، وأخضعوه لحالة من شبه الاختناق ولإعدام صوري، وتم نقله فيما بعد إلى المستشفى مصاباً بكسور متعددة في أضلاعه. ولاحظ موظفون من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في بلغراد قابلوه بعد أسبوعين من وقوع الحادثة جروحاً واضحة في جسمه وتلقوا تقريراً طبياً يتمشى مع الادعاءات بالتعذيب. وقال السيد براكيش إنه استطاع التعرّف على سبعة من مهاجميه المزعومين.

١٤٠- وكتبت المقررة الخاصة إلى وزير داخلية صربيا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تطلب إليه إجراء تحقيق عاجل في الحادثة وسألت عما إذا كان الأشخاص المسؤولون سيُحالون للقضاء. وللآن لم يرد أي على رسالتها. كما سألت عن صحة تقارير صحفية تَنْسُبُ إلى وزير الداخلية حينها، السيد ألكسندر ثيهانيتش، قوله إنه كان يفضل لو قام هو بضرب السيد براكيش. ولاحظت أن موقفاً كهذا، إذا تأكدت صحته، يدل على ازدراء جسيم لحقوق الإنسان الأساسية.

١٤١- إن أفراد الشرطة المسؤولين عن تجاوزات كهذه يبقون فوق القانون. ويفرض القانون اليوغوسلافي على النائب العام تطبيق القانون حين يكون هناك احتمال بأن جريمة جنائية قد ارتُكبت. وإذا لم يتم اتخاذ إجراء كهذا، أو إذا أُسقطت الإجراءات القانونية، يمكن للطرف المتضرر أن يُقيم دعوى جزائية. غير إنه من الصعب جداً، كما يبدو وضع هذا الإجراء موضع التنفيذ. ويُدرِج تقرير نشره مؤخراً مركز القانون الإنساني، وهو منظمة غير حكومية محلية، عن ممارسات الأشخاص المسؤولين عن إنفاذ القانون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حالات محددة تدل على أن الضحايا يُحرَمون في الغالب من حقهم في مقاضاة الشرطة لأن النواب العامين لا يعملون بالأدلة المعروضة أمامهم والتي تثبت تجاوزات الشرطة، أو لأن النواب العامين أنفسهم أو المحاكم لا تقوم بإرسال إشعار إلى مقدم الشكوى، في الوقت المناسب، تُعلمه فيه بأن شكواه قد أُسقطت. وإشعار كهذا متطلَّب أساسي للبدء في مقاضاة خاصة ضمن الحدود الزمنية التي يقرها القانون.

١٤٢- أكد موظفو المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان أن الدعاوى الجزائية ضد عناصر الشرطة في مقاطعة كوسوفو نادرة جداً، بالرغم من تلقي معلومات من رئيس شرطة الأمن العام تعلن عن حصول إدانتين لتجاوزات الشرطة. وقد حُكِمَ على شرطي بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب موت رجل معتقل في بريزرن في عام ١٩٩٣، بينما حُكم على شرطي آخر بالحبس لمدة أربع سنوات في سنة ١٩٩٥ بسبب حادثة إساءة استعمال للسلطة في كوسوفو ميتروفيكا. ولم يُعلَن عن أية إدانات أخرى مماثلة منذ ذلك الحين.

١٤٣- وتعتقد المقررة الخاصة أن بالإمكان تخفيض وقوع حالات تجاوزات السلطة من قِبل الشرطة إلى حد كبير لو سُمح للمحامين بالوصول العاجل إلى جميع الأشخاص الموقوفين، وتم الإنفاذ المناسب للقوانين التي تشترط إبلاغ المعتقلين بحقهم في استشارة محامٍ. وقد أبلغ محامون محليون مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في بلغراد أنه لم يتم إبلاغ عدة أشخاص اعتُقلوا خلال المظاهرات الأخيرة عن حقهم في استشارة محامٍ وأنهم حُرموا من استشارة محامٍ خلال المحاكمات. وقابل موظفون من مركز حقوق الإنسان أحد المتظاهرين، وهو السيد دراغان بتروفيتش، بعد إطلاق سراحه من السجن. وقال إنه طالب بمحامٍ خلال المحاكمة لكن القاضي، الذي حكم عليه بالسجن لمدة سبعة أيام لأنه كتب شعارات على بناية مكاتب لوسائط الإعلام المؤيدة للحكومة، أجاب بأنه "لا حاجة هناك لمحامٍ" طالما أنه حُوكم فقط على جناية صغرى.

١٤٤- وأعلن محامون يُرافعون عن عدة متظاهرين أنهم حُرموا أولاً من الوصول إلى زبائنهم، ثم سُمح لهم بذلك في آخر الأمر، لمناقشة استئنافاتهم على أساس مخالفات مزعومة للإجراءات القانونية، ومع ذلك، لم يُسمح لهم في عدة حالات بالتشاور مع زبائنهم سراً، كما تتطلب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، اضطُر محامو السيد بولاتوفيتش إلى مقابلته في السجن لمناقشة استئنافه بحضور موظف حكومي. وطلبت المقررة الخاصة إلى الرئيس ميلوسوفيتش، في رسالة مؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن يأمر بالتحقيق في تقارير تُفيد أن محامين مُنعوا من الوصول إلى المتظاهرين المعتقلين. وحثته على توفير ضمانات ثابتة بحق المحامين في الاتصال العاجل بموكّليهم.

دال - الضمانات القانونية لحماية حقوق الإنسان

١٤٥- ورداً على أسئلة أثارتها المقررة الخاصة خلال اجتماعات مع موظفين حكوميين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أُبلغت بأنه يتم إعداد قانون جنائي جديد لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسيكون بديلاً للقانونين الجنائيين القائمين في صربيا والجبل الأسود. وتشعر المقررة الخاصة بالرضا لأن مشروع القانون الجنائي الجديد لن يحتوي على عقوبة الإعدام، مما يعزز حماية الحق في الحياة.

١٤٦- وتُرحِّب المقررة الخاصة أيضاً بحقيقة أن المادة ١٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية، التي تُخوِّل الشرطة احتجاز شخص في حالات استثنائية، سوف تُحذف من مشروع القانون الجديد. ولكنها تشعر بالقلق إزاء الأحكام الحالية الواردة في تلك المادة والتي تسمح للشرطة باحتجاز أشخاص لمدة تصل إلى ٧٢ ساعة بدون رقابة قضائية أو الحصول على محامٍ، مما يخالف مخالفة واضحة المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

هاء - كوسوفو - إساءة استعمال الشرطة للسلطة، التعذيب والاحتجاز التعسفي

١٤٧- وتواصل المقررة الخاصة تلقي تقارير عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان تُعزى إلى قوات الشرطة الصربية في كوسوفو. وتتبع هذه الروايات نموذجاً مألوفاً من الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة الشديد، أو التعذيب، والتفتيشات العنيفة للبيوت، والتي تستهدف في الغالب الأشخاص الناشطين سياسياً أو أولئك الذين يعملون في ما يُدعى "بالمؤسسات المتوازية" من ألبانيّي كوسوفو. وبينما وردت تقارير عن

حالات كهذه شملت كل أنحاء المنطقة، إلاّ أنه يبدو أن هذه الانتهاكات أصبحت شائعة بصفة خاصة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٦ في مدن بودوييفو واستملي وفوكيترن وحولها.

١٤٨- وشعرت المقررة الخاصة بالقلق بصفة خاصة حين علمت أن السيد فريز بلاكوري، وهو مدرس من برستينا وعمره ٣٤ عاماً، مات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ نتيجة تعذيب الشرطة له في الحبس كما يُدّعى. وكانت الشرطة قبل ذلك بيوم قد هاجمت، كما يُروى، بيت عائلة بلاكوري في برستينا بحثاً عن السلاح. وقد أُحضر السيد بلاكوري إلى دائرة الشرطة في برستينا حيث تم تعذيبه كما يُزعم، ثم نُقل بعد ذلك إلى مستشفى برستينا حيث تُوفي. ووفقاً لرسالة الصّرف التي قدمها المستشفى، كان السيد بلاكوري قد أُدخل المستشفى بحالة صدمة نفسية عنيفة وبرضوض في رأسه وجسمه وكدمات على درفيه والجانب الأيسر من ظهره. ويبدو أن تشخيص حالته يتمشى مع الادعاءات بالتعذيب. وطلبت المقررة الخاصة في رسالة ملحة وجهتها إلى وزارة الداخلية الصربية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن تأمر بتحقيق نزيه في هذه الحادثة المريعة وأن تُبلغها بنتائج التحقيق.

١٤٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قام موظفون من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في بلغراد بمهمة إلى برستينا وبريزرن وقابلوا ١٢ شخصاً، يزعم ١١ منهم أنهم تعرضوا لسوء معاملة أو تعذيب من قبل سلطات الشرطة في كوسوفو. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من هؤلاء الأشخاص أرادوا عدم الكشف عن هويتهم خوفاً من مضاعفات مصدرها الشرطة. كما أعلن معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم لم يتخذوا أية اجراءات قانونية ضد المسؤولين عن تعذيبهم وسوء معاملتهم، إما لأنه ليس بمقدورهم تعيين محام أو لأنهم لا يثقون بالسلطات. وهكذا يعتبرون أن أي محاولة لإقامة العدل لا طائل من ورائها. وتدل الشهادتان التاليتان، إن ثبتت صحتهما، على انتهاكات واضحة لحق السلامة من التعذيب أو سوء المعاملة وللحق في عدم التعرّض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وتتصل هاتان الشهادتان بحملات قامت بها الشرطة خلال تحقيقها في مقتل السيد ميلوش نيكوليتش في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وهو ضابط شرطة في قرية سركيش بالقرب من بودوييفو.

١٥٠- وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ورد أن الشرطة هاجمت بيت السيد عثمان لوكاليو، ٧٣ سنة، في قرية سوركيش. دخل أفراد الشرطة البيت دون تقديم أي مذكرة إحضار ودون إعلان عن سبب حضورهم، وبدأوا بضرب السيد لوكاليو وركله أمام عائلته، كما يُدعى وأخذته الشرطة إلى دائرة الشرطة في بودوييفو، وهناك تعرّض للمزيد من الضرب على باطن قدميه وساقيه ويديه. وبعد ساعات من الضرب والاستجواب أُخلي سبيله دون توجيه أية تهمة ضده. وكان على السيد لوكاليو أن يلتمس العناية الطبية بسبب الجروح التي لحقت به في دائرة الشرطة. وتلقت المقررة الخاصة تقريراً طبياً عن جروح السيد لوكاليو يتمشى مع الادعاءات بسوء المعاملة.

١٥١- وفي الحادثة الثانية والتي حصلت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حوالي منتصف الليل، اقتحمت الشرطة بيت السيد ابراهيم فزليو، وهو سائق حافلة عمره ٥٠ سنة، في قرية سركيش دون تقديم أي مذكرة إحضار أو أمر قضائي. أُخذ السيد فزليو هو وابنه البالغ من العمر١٦ سنة وثلاثة من اخوته إلى دائرة الشرطة في بودوييفو في شاحنة تقل حوالي ٣٠ شخصاً آخرين كانوا قد اعتُقلوا في القرية. وتعرّض السيد فزليو خارج دائرة الشركة في بودوييفو للضرب الشديد وللرفس من قبل شرطيين واصلا إساءة معاملته كما يظهر حتى بعد أن فقد وعيه. غير أنه أخبر موظفي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز

حقوق الإنسان أن ضابط شرطة رفيع الرتبة تدخل لوقف الضرب. وحين استرد وعيه أُخذ إلى دائرة الشرطة حيث حُقق معه بشأن مقتل ضابط الشرطة السيد نيكوليتش. وبعد استجواب موجز، سُمح للسيد فزليو بالذهاب. وقد عولجت جروحه في مستوصف خاص وفي المستشفى العمومي في برستينا. ويؤيّد تقرير طبي أصدره مستشفى برستينا عن جروح السيد فزليو ادعاءات سوء معاملته.

١٥٢- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدمت المقررة الخاصة معلومات مفصلة عن الحادثتين المذكورتين آنفاً وعن حالتين أخريين مماثلتين إلى وزير داخلية صربيا وتقدمت إلى الوزارة بطلب ملحّ بالتحقيق في الادعاءات وبإبلاغها عن النتائج. ولاحظت المقررة الخاصة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وجميع ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبهذا يترتب عليها بموجب المادة ١٢ القيام بتحقيقات عاجلة ونزيهة في أعمال التعذيب المزعومة.

١٥٣- وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ورد أن الشرطة اعتقلت رجلين هما السيد أفني نورا والسيد بسيم رماج في الطريق بين لوبوفيتش وكاليتشه. غير أن السلطات رفضت الاعتراف باحتجازهما لمدة ١٦ يوماً. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أُحضرا أمام قاضي تحقيق بتهمة "أنشطة إرهابية"، لكن دون حضور أي محامٍ. ويُزعم أن الرجلين تعرّضا للضرب خلال الـ ١٦ يوماً التي قضياها في الحبس الانفرادي، ونتيجة لهذا لحقت بهما جروح تتطلب عناية طبية كما قالت التقارير. غير أنه يبدو أن الرجلين حُرما من الحصول على عناية طبية، بالرغم من الطلبات المتعددة التي قدماها هما ومحاميهما. وشكا المحامي أيضاً من أن قاضي التحقيق منعه من مناقشة أية مسائل تتعلق بالقضية مع موكّليه.

واو - كوسوفو - عودة ملتمسي اللجوء

١٥٤- وقابل موظفون من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان رجلين ألبانيين من كوسوفو كانا قد أُعيدا إلى كوسوفو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد أن رفضت ألمانيا طلبهما باللجوء السياسي. ويزعم الرجلان أنهما تعرّضا لسوء المعاملة الجسدية وللمضايقة من قبل الشرطة الصربية بعد عودتهما إلى كوسوفو. وقال السيد خافر برديقي، أحد الرجلين اللذين طلبا اللجوء السياسي، إنه استُدعي، غبّ عودته إلى كوسوفو في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إلى مركز الشرطة في كلوكوفاتش، حيث ضربه رجال الشرطة بالعصي على يديه ووجهه وصدره. وبعد ساعتين من سوء المعاملة الشديدة، أُغمي عليه. وعندما استرد وعيه، استجوبه رجال الشرطة عن إقامته في ألمانيا. وبعد عدة ساعات من الاستجواب والضرب، تم إخلاء سبيله وأُخبر أنه سيُدعى لاستجواب اضافي. وقد التمس السيد برديقي العناية الطبية بسبب الجروح التي تكبدّها نتيجة سوء المعاملة.

١٥٥- وأعربت عدة حكومات أوروبية في الشهور الأخيرة عن نيّتها إرجاع ملتمسي اللجوء السياسي والمقيمين غير الشرعيين الآخرين إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والغالبية العظمى من الأشخاص الذين ستؤثّر فيهم برامج الإعادة المخططة هذه هم من كوسوفو، وقد ترك العديد منهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المراحل الأولى للنزاع في يوغوسلافيا السابقة، وذلك إما لتفادي الخدمة العسكرية أو بسبب آرائهم السياسية فيما يتعلق بحالة كوسوفو. وعلى أساس المعلومات المتوفرة حالياً يصعب تحديد ما إذا كانت الشهادات المشار إليها آنفاً تعكس حالات منفردة أو أنها تمثل سياسة السلطات وسلوكها العام تجاه العائدين. ومع ذلك، ونظراً لخطورة هذه الادعاءات وللوضع العام في كوسوفو، فإنه من الواضح أن أي برنامج

عودة مخطط لطالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم إلى تلك المنطقة يجب أن يشمل ضمانات ملائمة لضمان أمنهم وحسن معاملتهم عند عودتهم.

زاي - كوسوفو - التعليم

١٥٦- وأحاطت المقررة الخاصة علماً في تقريرها المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ والخاص بوضع الأقليات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باتفاق تطبيع التعليم في كوسوفو والذي وقّعه الرئيس ميلوسوفيتش والدكتور روكوفا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وأعربت عن قلقها إزاء عدم التقدم الواضح في تنفيذ الاتفاق. والاعتقاد السائد هو أن يكون الاتفاق بداية مناسبة لحل أكثر شمولية لوضع كوسوفو. وقد عين كلا الطرفين الآن ممثلين عنهما إلى اللجنة التي تعهدت بتنفيذ الاتفاق، لكن هذه الهيئة لم تعقد أية اجتماعات للآن. ومن الجدير بالذكر أن الوثيقة لا تحدد شروط أو ظروف أو تواريخ تنفيذها، مما أدى إلى نشوء خلافات حول ايجاد طريقة لدفع العملية إلى الأمام.

١٥٧- ويبدو أن خلافاً حول حضور طرف ثالث في المرحلة التالية من المحادثات يشكل عقبة كبيرة في وجه التقدم: فبينما يُصرّ الطرف الألباني على اشتراك طرف ثالث كوسيط في عملية المحادثات، فإن الحكومة الصربية كما يبدو تعتبر تنفيذ الاتفاق مسألة داخلية لا تَسوّغ أي تدخل خارجي. وهناك مسألة أخرى مثيرة للنزاع وهي مسألة مناهج التدريس التي ستعتمدها المدارس. ويُصرّ الطرف الصربي على إعادة دمج الطلاب الألبانيين في البرامج التخطيطية والتربوية الوطنية، كما حددتها وزارة التعليم الصربية، غير أن الوفد الألباني يزعم أن المناهج التدريسية التي وضعتها وصادقت عليها سلطات كوسوفو الألبانية التربوية "الموازية" يجب أن تظل سارية المفعول، وأن المسألة الوحيدة التي هي موضع النقاش هي مسألة الوصول إلى بنايات المدارس. كما يبدو أن شروط ومقتضيات قبول الطلاب الألبانيين، وخاصة قبولهم في جامعة برستينا، هي مسألة أخرى مفتوحة للنقاش.

حاء - استنتاجات وتوصيات

١٥٨- ترى المقررة الخاصة أن دعم حقوق الإنسان في الوضع الحالي الحاسم أمر بالغ الأهمية، حيث يطالب الآلاف من الناس بإلحاح بممارسة حقهم في التجمع السلمي وفي حرية التعبير، كما حصل بعد الانتخابات البلدية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وتشعر بالقلق الشديد لأنه لم يتم التقيُّد في هذه الانتخابات بمعايير الانتخابات الحرة والعادلة التي وضعها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تشير الأدلة إلى إساءة استعمال الآليات القائمة للتأكد من نتائج الانتخابات الأولية خدمة لصالح الحزب الحاكم.

١٥٩- وينبغي لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتخاذ اجراءات مناسبة وعاجلة لتصحيح الوضع الذي فرضته الانتخابات المتنازع عليها، وذلك بتنفيذ نتائج التحقيقات التي أجرتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تبين لها أن ائتلاف المعارضة قد فاز بالانتخابات في بلغراد وفي مدن صربية كبيرة أخرى.

١٦٠- وهناك افتقار فعلي تام لوسائط الاعلام الألكترونية المستقلة في البلاد لتوفير معلومات منصفة ومتوازنة. وقد خضعت للضغط وسائط الاعلام المطبوعة التي تشارك في تقديم تقارير كهذه. وينبغي توفر

الحماية الفعّالة للحق في حرية التعبير، كما ينبغي أن تتمكن وسائط الإعلام من ممارسة عملها في ظروف من الحرية والنزاهة الحقيقتين. وينبغي للحكومة أن تؤكد أنها لن تتخذ اجراءات، كما فعلت للأسف خلال المظاهرات التي جرت في أواخر عام ١٩٩٦، ضد أية وسائط اعلام الكترونية أو مطبوعة تـُقدِّم أخباراً قد تـُفسَّر على أنها تنتقد الحكومة.

١٦١- وينبغي معالجة الافتقار إلى وسائط اعلام الكترونية مستقلة تغطي جميع أرجاء البلاد في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في صربيا في عام ١٩٩٧. وللتأكـُّد من ضمان حق جميع المواطنين في تلقي جميع ضروب المعلومات والأفكار بطريقة فعالة، ينبغي للحكومة أن تفكـِّر في السماح لمحطة تلفزيونية مستقلة استقلالاً حقيقياً بالبثّ على مستوى يشمل البلاد بأكملها.

١٦٢- كما ينبغي للحكومة أن تفكـِّر في دعوة مراقبين دوليين أو السماح لهم بمراقبة الانتخابات الرئاسية القادمة.

١٦٣- ونظراً للطابع العدائي للبيانات التي بثّها التلفزيون الحكومي فيما يتعلـّق بالمتظاهرين المسالمين، ينبغي للحكومة أن تضمن اتخاذ اجراءات عاجلة ضد أي أشخاص أو مؤسسات تنتهك الأحكام الدستورية التي تمنع التحريض على العداء والعنف.

١٦٤- وينبغي أن تـُجري سلطة نزيهة تحقيقات عاجلة في جميع الادعاءات بسوء المعاملة والتعذيب، التي ترد بعض نماذج من أكثرها خطورة من كوسوفو. ويمكن أن تفكـِّر الحكومة في إنشاء آلية تحكـُّم ومراقبة مستقلة لهذه الغاية، كما يمكن أن تستعرض ما إذا كانت طرق التدريب التي تتبـّعها الشرطة تتضمـّن معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة فيما يتعلق باستعمال القوة. وينبغي إلزام القضاة بالتحقق العاجل من ادعاءات سوء المعاملة أو التعذيب وبإصدار أوامر كشف فورية.

١٦٥- وينبغي للحكومة أن تضمن عدم إدانة أي أشخاص على أساس معلومات انتـُزعت منهم بالتعذيب أو بضروب أخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما يبدو أنه حصل مؤخـّراً. ويجب محاكمة المسؤولين عن ارتكاب أعمال كهذه.

١٦٦- وينبغي للحكومة أن تستعرض الأحكام القانونية ذات الصلة لضمان السماح للأشخاص الموقوفين بالحصول العاجل على محامٍ يختارونه هم. وينبغي توجيه التعليمات للقضاة بواجب إبلاغ الأشخاص الموقوفين بحقهم في استشارة محامٍ. وينبغي إعطاء تعليمات لجميع السلطات ذات الصلة بالتأكـّد من تمكـّن المحامين من التشاور مع موكليهم بحرية وسرّية، وأنه يمكن أن تجري المشاورات بمرأى من المسؤولين عن إنفاذ القانون ولكن ليس على مسمع منهم.

١٦٧- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق العميق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات خطيرة وواسعة لحقوق الإنسان تمارسها قوات الشرطة الصربية في كوسوفو، بما فيها التعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز التعسـُّفي. وتدعو بإلحاح السلطات المختصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى وضع حد لهذه الانتهاكات وذلك بتنفيذ التدابير التي تمت التوصية بها آنفاً في جميع أنحاء الجمهورية الاتحادية، بما في ذلك كوسوفو.

١٦٨- ويجب أن يتمكّن ملتمسوا اللجوء الذين رُفضت طلباتهم والأشخاص الآخرون من العودة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دون خوف من المضاعفات والاضطهاد. وينبغي للحكومات التي تفكّر في إعادة أشخاص كهؤلاء إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتخذ التدابير اللازمة، بما في ذلك الضمانات القانونية وآليات المتابعة، للسماح لهؤلاء الأشخاص بالعودة إلى بيوتهم بأمان وكرامة.

١٦٩- وينبغي ألا يُسمح للنزاعات حول التفاصيل التقنية والاعتبارات السياسية بإعاقة تنفيذ اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن تطبيع التعليم في كوسوفو. ويجب أن تُوجّه العملية احتياجات الطلاب في كوسوفو، وينبغي للطرفين إبداء المرونة والاستعداد للتعاون من أجل إيجاد حلّ دائم لهذه المشكلة.

١٧٠- أما بالنسبة لمسألة سندجاك التي بحثتها المقررة الخاصة مطوّلاً في تقريريها السابقين (انظر بشكل خاص E/CN.4/1997/8، الفقرات ٧٥ - ٩٢)، فإنها ستقدّم تقريراً مُستوفى عنها في رسالتها القادمة إلى لجنة حقوق الإنسان.

١٧١- وتلاحظ المقررة الخاصة أن الحكومة لم ترد للآن على معظم التوصيات التي قدّمتها في تقريرها السابق بتعزيز الضمانات القانونية وغيرها من الضمانات لحماية حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها توصيتها بأن تصادق الحكومة على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتود أن تُركّز من جديد على التوصيات المحدَّدة التي قدّمتها وتطلب إلى الحكومة إيلاء اعتبار جادّ إلى تنفيذ هذه التوصيات.

خامساً - استنتاجات وتوصيات عامة

١٧٢- لقد تحسّنت حالة الاقليم الذي يقع تحت ولاية المقررة الخاصة منذ انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال تحصل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. والمتطلب الحاسم لتحسين حماية حقوق الإنسان هو دعم استعادة المجتمع المدني. وينبغي تركيز الجهود على إنشاء وتعزيز مؤسسات وآليات ذات صلة على المستويين الوطني والمحلي.

١٧٣- إن شفاء المجتمع في اقليم يوغوسلافيا السابقة يقتضي استعراضاً كاملاً وعادلاً للانتهاكات الخطيرة المزعومة للقانون الإنساني أمام محكمة الجنايات الدولية. وتشعر المقررة الخاصة بخيبة أمل عميقة إزاء عدم تعاون معظم السلطات الحكومية في المنطقة مع المحكمة وتدعوهم إلى تغيير هذه السياسات حالاً.

١٧٤- وبينما تستمر في دعوتها إلى متابعة تقديم المساعدة الاقتصادية إلى البلدان التي تقع تحت ولايتها من أجل إعادة بناء هذه البلدان، تعتقد المقررة الخاصة أنه ينبغي إطلاع السلطات المحلية على أن مساعدة كهذه (وهي تختلف عن المساعدات الإنسانية لحالات الطوارئ) تعتمد بوضوح على احترامهم الثابت لمبادئ حقوق الإنسان الدولية.

١٧٥- ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق العميق إزاء الظاهرة التي أشارت إليها في تقاريرها السابقة والتي دعتها "حالات الطوارئ الصامتة". فالأطفال اليتامى وضحايا الاغتصاب، والمعاقون عقلياً من المؤسسات المنسيّة - والعديد غيرهم، يعانون بصمت في يوغوسلافيا السابقة ويستحقون اهتمام المجتمع

الدولي ومساعدته. وحيث أن أُسر الأشخاص المفقودين من ضمن هذه المجموعة، ينبغي إيجاد موارد لسد حاجاتهم ولأداء المهمة الصعبة المتمثلة في التعرُّف على الموتى في القبور الجماعية، وأخيراً لتحديد مصير الذين فُقدوا خلال خمس سنين من الحرب. ويجب أن تتلقى السلطات في جميع أرجاء الاقليم دعماً تقنياً اضافياً للقيام بمهمة التعرُّف على الجثث.

١٧٦- وتقع على عاتق الزعماء الروحيين مسؤولية خاصة وهي الإسهام في البعث الاخلاقي للمجتمعات المحلية التي مزّقتها الحرب. وقد اعجبت المقررة الخاصة بدعوات بعض الزعماء الروحيين إلى التسامح والتعلُّم على التعايش من جديد. وتطلب إلى الزعماء الروحيين في الاقليم إلى ممارسة دورهم القيادي الفريد بتوجيه رسالة واضحة من المصالحة لا الاتهام المضاد.

١٧٧- وستُعقد انتخابات هامة في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ١٩٩٧. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية لضمان العدالة في الانتخابات على عاتق السلطات الوطنية والمحلية، ينبغي دعوة المجتمع الدولي أيضاً للمساعدة بمهمات رصد مؤهلة تماماً ومعدَّة إعداداً حسناً.

١٧٨- ولوسائط الاعلام دور رئيسي في عملية إرساء الديمقراطية. وتتطلع المقررة الخاصة إلى منح المزيد من حرية التعبير في الأشهر القادمة. وتدعو جميع الحكومات إلى ضمان وصول أصوات المعارضة إلى وسائط الاعلام بطريقة أوسع، وخاصة فيما يتصل بالانتخابات القادمة.

١٧٩- ويمثّل الأطفال مستقبل المجتمع في يوغوسلافيا السابقة وأمل تجاوز المأساة الماضية. ويمكن إدراك شعورهم وأحلامهم من الصور التي يرسمونها، ومن الرسوم واللوحات التي استولت على انتباه المقررة الخاصة خلال زيارتها إلى الاقليم. وتقوم بجمع هذه الصور لتنظيم معرض لها في فنلندا، وفي بلدان أخرى، كما تأمل. وينبغي للسلطات المحلية والدولية تقديم الدعم السخي لجميع المبادرات الممكنة لتشجيع تطلعات الأطفال، بما فيها برامج تربية خاصة بحقوق الإنسان، وجمع الأطفال من مجتمعات محلية مختلفة، وذلك لضمان مستقبل المنطقة.

١٨٠- ويتطلب التنفيذ الفعّال لولاية المقررة الخاصة بعثات متكررة إلى المنطقة فضلاً عن الاحتفاظ بحضور ميداني قوي. وفي هذا الصدد، ترحب المقررة الخاصة بالبيان الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان السنة الماضية والذي حثت فيه الأمين العام على القيام بتوفير جميع الموارد اللازمة، من ضمن الموارد الموجودة، لتنفيذ ولايتها بنجاح، بما في ذلك تزويدها بعدد وافٍ من الموظفين الميدانيين (القرار ١٩٩٦/٧١، الفقرة ٤٦). وفي الوقت نفسه، تحث الدول الأطراف على متابعة تأييد أنشطتها وأنشطة عملية حقوق الإنسان الميدانية التابعة للمفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان بتبرعات طوعية سخية.

١٨١- وفيما يتعلق بطلب لجنة حقوق الإنسان من المقررة الخاصة أن تواصل إعداد استعراض عام لحالة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩١، ستقدِّم خلال الدورة القادمة للجنة خطة لمثل هذا الاستعراض مشفوعة بالآثار المالية المترتبة عليه.

١٨٢- وتوصي المقررة الخاصة بأن تُمدِّد لجنة حقوق الإنسان ولايتها للسنة القادمة. وستكون التطورات خلال هذه المدة حاسمة بالنسبة لتعزيز حقوق الإنسان في البلدان التي كرست لها اهتمامها. فالأوضاع في هذه البلدان مترابطة ترابطاً عميقاً وستستمر سياسات حكومات هذه البلدان في ترك آثارها داخل حدودها وخارجها على حد سواء. وسيكون هدف المقررة الخاصة متابعة استخدام الاستقلال الاستثنائي الذي تمنحها اياه ولايتها لإبداء ملاحظات يتردد غيرها في تبنيها، ولكنها ملاحظات يؤمل أن تؤدي إلى احترام حقيقي لحقوق الإنسان في المنطقة بأجمعها.

المرفق

برنامج اجتماعات المقررة الخاصة

البعثة التي قامت بها في الفترة من ٢ الى ٧ أيار/مايو ١٩٩٦

٢ أيار/مايو ١٩٩٦

برستينا

الدكتور ابراهيم روغوفا	رئيس، الرابطة الديمقراطية لكوسوفو
السيد فيتون سوروي	رئيس تحرير مجلة KOHA
السيد سيفديي أحمدي	ممثل مركز حماية المرأة والطفل
السيدة زدينكا تودوروف	رئيسة مجلس حماية حقوق الإنسان للأقلية البلغارية الوطنية، ديميتروفغراد
السيد غازمند بولا	رئيس لجنة هلسنكي لمساندة كوسوفو
السيد آدم ديماقي	رئيس مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات

٣ أيار/مايو ١٩٩٦

السيد ميلوس نيسوفيتش	نائب رئيس مقاطعة كوسوفو
البروفسور مارينكو بوزوفيتش	أمين سكرتارية التربية والثقافة والعلوم في مقاطعتي كوسوفو وميتوهيجا المستقلتين
السيد س. بوجوسيفيتش	مدير المركز الاكلينيكي
السيد بوسكو دروبنيا	أمين سكرتارية الاعلام في مقاطعتي كوسوفو وميتوهيجا المستقلتين
مخيّم اللاجئين الجماعي في برستينا المركز الاكلينيكي	
السيد م. مياتوفيتش	رئيس شرطة مقاطعة كوسوفو

نوفي بازار

السيد عصمت كاليتش	لجنة هلسنكي
السيد س. أولميروفيتش	رئيس لجنة هلسنكي
السيد س. باندزوفيتش	رئيس مجلس حماية حقوق الإنسان
السيد ك. جوفانوفيتش	رئيس البلدية
لجنة حماية حقوق الإنسان	

٤ أيار/مايو ١٩٩٦

بريبوج

مشردون من منطقة سييفرين

بريبوليي

لجنة أسر الأشخاص المخطوفين

٥-٧ أيار/مايو ١٩٩٦

توزلا/بانيالوكا/بريدور

لاجئات من سربرينتسا
السيد سليم بيسلاجيتش — **رئيس بلدية توزلا**

كتائب نوردية وسويدية
معالي الرئيس السيد رايكو كاساجيتش — **رئيس وزراء جمهورية سربسكا**
السيد سلوبودان يوفانوفيتش — **رئيس حزب الأحرار**
السلطات الدولية المحلية

الفترة من ٢٣ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦

٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦

بلغراد

السيدة مارجريت أوكيف — **رئيسة بعثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**
السيدة فيرا فيبل — **رئيسة مركز مناهضة الحرب - ADA**
السيد استفان فيبل — **مركز مناهضة الحرب - ADA**
السيد تيبور تايتي — **مركز مناهضة الحرب - ADA**
السيدة غوردانا اغريتش — **صحفية**
السيد زوران تموسيتش — **صحفي**

٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

مخافة الرئيس السيد سلوبودان ميلوسوفيتش	رئيس جمهورية صربيا
معالي الوزيرة السيدة مارجيت سافوفيتش	الوزيرة الاتحادية لحريات المواطنين وحقوق الإقليات

نوفي ساد

السيد ميكلوش بيرو	لجنة هلسنكي
السيد بافل دومونيي	الأمين المحلي لإعمال حقوق الأقليات الوطنية والإدارة والتشريع
السيد ميلوتين ستويكوفيتش	رئيس مجلس الشعب لفويفودينا
السيد أندراش أوغوستون	الرابطة الديمقراطية لهنغاريي فويفودينا

٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦

السيد جوزيف كاشا	رئيس بلدية سوبوتيتشا
السيد لازلو جوشا	التحالف الديمقراطي لهنغاريي فويفودينا
السيد توماس كورهيش	منظمة غير حكومية (تحالف حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات - "رافنوبرافنوست")
السيد بيلا تونكوفيتش	رئيس الاتحاد الديمقراطي لكرواتيي فويفودينا
السيد جوسيب كابريتش	عضو المجلس الرئيسي للاتحاد الديمقراطي لكرواتيي فويفودينا
السيد ميليفوي براكيتش	رئيس مجلس حماية حقوق الإنسان للاتحاد الديمقراطي لكرواتيي فويفودينا
السيد ميله يوفيسيتش	رئيس المقاطعة، باكا الشمالية

اردوت

السيد جاك بول كلاين	رئيس مجلس الإدارة الانتقالي، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
السيد ديريك بوشابي	نائب رئيس مجلس الادارة الانتقالي، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
السيد ستيفن كرين	قائم بأعمال، أمانة لجنة التنفيذ المشتركة
السيدة آنا كورولا	رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالتدريب في مجال حقوق الإنسان، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلوفانيا الشرقية

الجماعة النسائية
منظمات غير حكومية معنية بحقوق الانســـــان
في كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

لجنة أكسفور للإغاثة من المجاعة
السيد كراديتش الأمين المحلي للثقافة
السيد ليوبوومير كوكيتش الأمين المحلي للاعلام

٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦

سراييفو

زيارة الى منطقة كرافيتشه بالقرب من سربرنيتسا

معالي السيد كارل بيلدت الممثّل السامي
الأميرال ليتون سميث قائد قوة التنفيذ
السفير كارلو أنغارو رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد
معالي السيد حسن مراتوفيتش رئيس وزراء البوسنة والهرسك
السيد نُجَيْم رسيتشا وزير شؤون اللاجئين، البوسنة والهرسك
السيد عَمَر ماسوفيتش رئيس لجنة التبادل، البوسنة والهرسك
السيد عبدو حبيب وزير الداخلية، البوسنة والهرسك
السيد رسيم كاديتش رئيس حزب الأحرار للبوسنة والهرسك

٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦

ترافنيك/فيتيز

السلطات الدولية والمحلية
مشردون وسكان آخرون
زيارة الى المدارس الابتدائية في ترافنيك وفيتيز

٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦

سراييفو

السيد سردان ديزداريفيتش رئيس لجنة هلسنكي البوسنية
السفير روبرت هـ. فرويك رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

زغرب

معالي الدكتور ماتي غرانيتش وزير شؤون خارجية كرواتيا
معالي الدكتور ليركا منتاس - هوداك نائب رئيس وزراء كرواتيا

السيدة بيلينا تاتومير	عضو المبادرة المدنية لحرية التعبير
الدكتور زاركو بوهوفسكي	أستاذ جامعي
الدكتور ناديزدا كاسينوفيتش	أستاذ جامعي
السيد إيفيكا راسان	رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي
الدكتور ايفو سنادر	الأمين العام لرئاسة الجمهورية
الدكتور زليكا سفتكا	نائب مدير مستوصف أمراض الأطفال في مستوصف أمراض الأطفال

البعثة التي قامت بها في الفترة من ٣ الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦

٣ آب/أغسطس ١٩٩٦

زغرب

السكان	من قرى في القطاع الشمالي السابق
السيد سونغفا ويكلفه	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كارلوفاك

٤ آب/أغسطس ١٩٩٦

السفير الكسندر لبديف	رئيس، مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة - زغرب
السيدة ييلكا كلوميسيتش	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، كارلوفاك
السيدة ندى رادوفيتش	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، كارلوفاك
السيدة ميريانا غالو	فرهوفين، HOMO
السيد بني أوثيم	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كنين
السيدة فيرونيك دوما	لجنة الصليب الأحمر الدولية، كنين
السيد إيفان زفونيمير سيتشاك	لجنة هلسنكي الكرواتية
السيدة أوليا سيميتش	لجنة هلسنكي الكرواتية
السيد مايو بافيتش	لجنة هلسنكي الكرواتية
السكان	من القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين

٥ آب/أغسطس ١٩٩٦

ديبروفنيك

اجتماع موظفي عملية حقوق الإنسان الميدانية في يوغوسلافيا السابقة

٦ آب/أغسطس ١٩٩٦

بودغوريتسا

السيد سلوبودان فرانوفيتش	رئيس لجنة هلسنكي الجبل الأسود
السيدة برانكا كوفاسيفيتش	لجنة هلسنكي الجبل الأسود
السيدة ماروسيتش	لجنة هلسنكي الجبل الأسود
السيدة بيروفيتش	لجنة هلسنكي الجبل الأسود
السيد ليارو ماركيتش	لجنة هلسنكي الجبل الأسود

٧ آب/أغسطس ١٩٩٦

فخامة السيد مومير بولاتوفيتش	رئيس الجمهورية، الجبل الأسود
معالي السيد فيليب فويانوفيتش	وزير الداخلية، الجبل الأسود
معالي السيد ميودراك لاتكوفيتش	وزير العدل، الجبل الأسود
السيد عبد الله كوربييوفيتش	رئيس المنتدى الديمقراطي لحقوق الإنسان والعلاقات الإثنية في الجبل الأسود (منظمة غير حكومية)
السيد بيرفرانسيسكو ناتا	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بودغوريتسا

٨ آب/أغسطس ١٩٩٦

موستار

السيد مارتن غارود	إداري تابع للاتحاد الأوروبي
المشردون من ستولاتش وكابلينا	
مجموعة هلسنكي لحقوق الإنسان	
ضحايا طرد حديث	
السيد سعيد سمايكيتش	مفتي موستار
غداء مع ممثلين عن الإداري التابع للاتحاد الأوروبي	

سراييفو

السيد روبرت واسرمان	نائب المفوض السامي، قوة الشرطة الدولية
القاضي فن لينغام	اللجنة الفرعية للاستئناف الانتخابية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
السيد كرايغ جنيس	مستشار قانوني، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٩ آب/أغسطس ١٩٩٦

معالي السيد حارس سيلايدزيتش	رئيس حزب البوسنة والهرسك
معالي السيد ايفو كومسيتش	عضو مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك
معالي السيد ميركو بييانوفيتش	عضو مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك
السيد ملادن باندوريفيتش	المجلس المدني الصربي
السيد كوف بومون	مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة، بالي
السيد ألكسا بوها	وزير خارجية جمهورية سربسكا بالوكالة
السيدة أنجلا كونيغ	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
اجتماع مع المجموعة النسائية زين ٢١	

كرابافيتشا

السيدة مورغان موريس	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
السيدة مورين ليونز	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
السكان	

سراييفو

معالي السيد تادوش مازوفيتسكي	المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة
السيد زدرافكو كريبو	مركز سراييفو القانوني
السيدة زدرافكا كريبو	هيئة Job 22
السيد دوسان كالمبر	صندوق المجتمع المفتوح/مؤسسة سوروس
السيد سرادان ديزدايفيتش	رئيس لجنة هلسنكي البوسنية
السيدة سفتلانا ديرايتش	لجنة هلسنكي البوسنية

١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦

الكردينال فينكو بوليتش	أسقف سراييفو

بانيالوكا

السيدة بيليانا بلافسيتش	رئيسة جمهورية سربسكا بالوكالة
السيد ألون روبرتس	مستشار صحفي، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك
السيدة لاريسا غابريال	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بانيالوكا
اجتماع مع محامين نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	
السيدة كيران كاور	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بانيالوكا

اجتماع مع مرحّلين من فرابانيي نظمته
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

البعثة التي قامت بها في الفترة من ٥ الى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

برستينا

السيد مايكل ماك ليلان	رئيس مكتب الاعلام للولايات المتحدة برستينا

٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

السيد ألكسا يوكيتش	رئيس المقاطعة
السيد ميلوش نيسوفيتش	نائب رئيس المقاطعة
السيد فليكو أودالوفيتش	مساعد رئيس المقاطعة
البروفسور مارينكو بوزوفيتش	أمين سكرتارية التعليم والثقافة والعلوم لمقاطعتي كوسوفو وميتوهييا المستقلتين
السيد بوسكو دروبنياك	أمين سكرتارية المعلومات لمقاطعتي كوسوفو وميتوهييا المستقلتين
الدكتور فسنا ماكسيموفيتش	رئيس مستشفى الأطفال في برستينا
الدكتور ابراهيم روغوفا	رئيس الرابطة الديمقراطية لكوسوفو
السيد آدم ديماقي	رئيس مجلس حماية حقوق الإنسان والحريات
السيد بايازيت نوشي	عضو هيئة مجلس حماية حقوق الإنسان والحريات

٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

بلغراد

معالي السيدة مارغيت سافوفيتش	الوزيرة الاتحادية لحريات المواطنين وحقوق الأقليات
معالي السيد زوران سوكولوفيتش	وزير داخلية صربيا

٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

فوكوفار

السيد ميلنكو فوسيتيتش	الرئيس، رابطة المشردين الصربية
السيد سبيرو لازينيتسا	رابطة المشردين الصربية ومنتدى برانيا الديمقراطي
البروفسور ستيفان كرونوغوراتش	الرئيس، رابطة برانيا الديمقراطية
أعضاء آخرون من منتدى برانيا الديمقراطية	
الدكتور ندى رادمانوفيتش	منتدى ومدير برانيا الديمقراطي، المركز الصحي لبيلي موناستير
السيدة غوردانا ستويانوفيتش	رئيسة، رابطة برانيا للسلم وحقوق الإنسان
السيد سلوبودان بريتش	رئيس، لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان (مؤقتة)، بيلي موناستير
أعضاء آخرون من لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان (مؤقتة)، بيلي موناستير	
السيدة غوردينا كلينغر	رابطة المرأة للسلم والديمقراطية في برانيا
السيد جاك بول كلاين	رئيس الإدارة الانتقالية، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
السيد جيرالد فيشر	رئيس الشؤون المدنية، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
السيد هنريك أمنوس	المستشار الرئيسي لحقوق الإنسان، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
السيد دوغلاس كوفمان	مستشار صحفي، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
ممثلون آخرون عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية	
السيدة كاتارينا كروهونيا	رئيسة مركز السلم واللاعنف وحقوق الإنسان، أوزييك
أعضاء آخرون من مركز السلم واللاعنف وحقوق الإنسان، أوزبيك	
البروفسور سلافيتسا سينغر	منسقة في لجنة هلسنكي الكرواتية، أوزييك
البروفسور ياروسلاف بتسنيك	منسّق في لجنة هلسنكي الكرواتية، أوزييك
السيد ماتو سيميتش	رابطة المشردين لكرواتيا
السيدة ستيفيتسا كرستيتش	رئيسة، رابطة عائلات المدافعين الكرواتيين المسجونين والمفقودين، أوزييك
الدكتور راده بوبوفيتش	مدير مستشفى فوكوفار
السيد أونوفره دوس سانتوس	رئيس، شعبة الانتخابات، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية
السيد ونستون توبمان	رئيس الشؤون القانونية، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية

السيد فوكاسلاف ستانيميروفيتش	رئيس المجلس التنفيذي، بوروفو ناسيليي
السيد برانكو يوريسيتش	أمين دائرة حقوق الإنسان، بوروفو ناسيليي
السيد فوجان سوسا	أمين دائرة العدل، بوروفو ناسيليي
السيد تانكوسيتش ميركو	نائب رئيس مكتب الحكومة الكرواتية، أوزييك
السيد درازين ماتيييفيتش	رئيس الوفد الكرواتي في لجنة التنفيذ المشتركة
السيد جيلبرت ديسبيتش	منسّق مشروع أطباء بلا حدود، فوكوفار
السيد مارتن برورز	موظف اعلامي أطباء بلا حدود، فوكوفار
السيدة انكيتسا ميكيتش	منسّقة، مركز السلم، الاستشارات القانونية والمساعدة النفسية - الاجتماعية، فوكوفار
السيدة ميلينا يوريسيتش	مستشارة قانونية، فوكوفار
السيدة فيرا دوسين	الرابطة النسائية، فوكوفار
السيد سيميون أنتولاس	رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، فوكوفار
السيدة باربارا دايفيس	رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فوكوفار

٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

سراييفو

السيدة فيرا يوفانوفيتش	أمينة مظالم الاتحاد
السيدة برانكا راكوز	أمينة مظالم الاتحاد
السيد اسد محبيتش	أمين مظالم الاتحاد
السيد بكر كابيتانوفيتش	رئيس لجنة الدولة لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك
السيد مرساد توكاتشا	لجنة الدولة لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك
معالي السيد كارل بيلت	الممثل السامي

عشاء مع فريق الاتصال وسفراء الدول المتبرّعة

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

السفير روبرت هـ. فرويك	رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
السيد إقبال رضا	رئيس، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك
معالي السيد كريزمير زوباك	عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك
معالي السيد مومسيلو كراييسنك	عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك
معالي السيد اجوب كانيتش	نائب رئيس اتحاد البوسنة والهرسك
السيد كلايف كافانا	منظمة الصحة العالمية
مؤسسة التخلّف العقلي "زوفيك" التي نظمتها منظمة الصحة العالمية	
السيد أليكس إيفانكو	مستشار صحفي، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك
مائدة مستديرة صحفية نظمتها بعثة الأمم	

المتحدة في البوسنة والهرسك

١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

زنيتشا

المنظمة غير الحكومية "مديكا"
رابطة المواطنين من الزيجات المختلطة
السيد غريغوري باكين — مساعدات الشعب النرويجي
زيارة الى دار الأيتام

يوسيتشي/تسفورنيك

ممثلون عن العائدين، قوة الشرطة الدولية، القوة التنفيذية
شرطة ومحتجزون من جمهورية سربسكا، سجن تسفورنيك

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

زغرب

معالي الدكتور ماتي كرانيتش — وزير الشؤون الخارجية
معالي الدكتور يوري راديتش — وزير إعادة الإعمار
معالي السيدة ليليا فوكيتش — وزير التربية
السيد دوبرافكا سيمونوفيتش — رئيس دائرة حقوق الإنسان، وزارة الشؤون الخارجية
السيد ايفان تسفونومير سيتشاك — لجنة هلسنكي الكرواتية
السيدة زدينكا فركاس — APEL (رابطة المفقودين)
الدكتور ليوبيتشا بوتولا — فنيكس الكرواتي

البعثة التي قامت بها في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

زغرب

السيد أنتي كلاريتش	أمين مظالم
البروفسور زاركو بوهوفسكي	لجنة هلسنكي الكرواتية
السيدة دافينكا فيتسيرنا	لجنة هلسنكي الكرواتية
السيد بوزو كوفاسيفيتش	لجنة هلسنكي الكرواتية
السيد يوفان ناهوليتش	لجنة هلسنكي الكرواتية
السيد دانييل ايفين	منظمة DOM
السيد بيتر كالبرايت	سفير الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة مارتا باترسون	سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

السفير ألبرتوس نويي	رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا
معالي الدكتور ليركا منتاس - هوداك	نائب رئيس الوزراء
معالي السيد ميروسلاف سيباروفيتش	وزير العدل
السيد سلوبودان بوداك	رئيس المركز القانوني الكرواتي
السيد ميهايلو ديكا	المركز القانوني الكرواتي
السيدة سنييزانا كاسيتش	المركز القانوني الكرواتي
السيد غوران ميكوليسيتش	المركز القانوني الكرواتي

فليكا كلادوسا/بيهاتش

السيد اجوب ألاجيتش	رئيس بلدية فليكا كلادوسا
السيد فكرت هاديتش	رئيس الشرطة في فليكا كلادوسا
السيد أناتولي بيتسكو	مسؤول، قوة الشرطة الدولية

عشاء مع رؤساء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد، لجنة الصليب الأحمر الدولية، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

بيهاتش/سانسكي موست/بانيا لوكا

زيارة الى سجن بيهاتش
اجتماع مع ممثلين من الأحزاب المعارضة

السيد آدم بوريتش	**رئيس برلمان أونا - سانا الكانتوني**
السيد محمد ألاجيتش	**رئيس بلدية سانسكي موست**
السيد نوريه ياكوبوفيتش	**رئيس شرطة سانسكي موست**
السيد صموئيل بيازا	**قوة الشرطة الدولية، سانسكي موست**

اجتماع مع مشردين في قرية كوبريفا (بلدية سانسكي موست)

عشاء مع قادة قوة الشرطة الدولية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لجنة الصليب الأحمر الدولية، مكتب المدرسة الثانوية، بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد في بانيا لوكا

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

بانيا لوكا

اجتماع مع الجماعة النسائية "دوغا"

فخامة السيدة بيليانا بلافسيتش	**رئيسة جمهورية سربسكا**
السيد ديجان سماره	**رئيس شرطة بانيا لوكا**
السيد ستويان دافيدوفيتش	**مساعد رئيس شرطة بانيا لوكا**

زيارة الى دار الأيتام في بانيا لوكا
اجتماع مع مطرودين بوسنيين

السيد برانكا بانيتش	**رئيس رابطة المدنيين والجنود الصربيين المعتقلين والمفقودين**
مائدة مستديرة لوسائط الاعلام نظمها السيد ألون روبرتس والسيد أليكس إيفانكو	**مستشاران صحفيان، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك**

اجتماع مع طلاب وأساتذة الحقوق في بانيا لوكا

عشاء مع أعضاء من أفرقة حقوق الإنسان في بانيا لوكا

٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

السيدة ميلكا إيفانوفيتش	نائب رابطة صربيي درافار
السيد ابراهيم خليلوفيتش	إمام بانيا لوكا
السيد بورو مارتينوفيتش	رئيس رابطة صربيي كرايينا
الدكتور زليكو كاران	أخصائي علم الأمراض وخبير طب شرعي
السيد ميلومير ستاكيتش	رئيس بلدية بريدور
السيد رانكو ميتش	رئيس شرطة بريدور

اجتماع مع زعماء المعارضة في بانيا لوكا
اجتماعات مع رؤساء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والقوة المكلفة بالتنفيذ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي للرصد

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

بوغوينو

بعثة مشتركة مع أمين مظالم الاتحاد
واجتماعات مع مقدّمي الالتماسات فرادى، نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

السيد دزيفاد ملاكو	رئيس بلدية بوغوينو

٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

توزلا

خبراء طب شرعي فنلنديون
زيارة الى مستشفى توزلا
اجتماعات مع عائدين، IPTF
والقوة المكلفة بالتنفيذ في سيليتش/كوراي

بييلينا

السيد برانكو تودوروفيتش	لجنة هلسنكي، بييلينا
السيد دراغومير ليوبوييفيتش	رئيس بلدية بييلينا
السيد برانكو ستيفيتش	رئيس شرطة بييلينا
السيد سلوبودان أفلييّاس	مساعد وزير العدل، جمهورية سربسكا

اجتماعات مع محتجزين في سجن بييلينا

اجتماع مع محامي بيبليينا

٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

السيد كارول فوبر	المبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
فخامة السيد علّه عزت بيغوفيتش	عضو مجلس الرئاسة
السيد ياركو إربولا	مدير المركز الاقليمي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسراييفو وكوراجده
السيد بيتر جونز	رئيس الأركان، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك
السفير مايكل ستاينر	النائب الأول للممثل السامي

البعثة التي قامت بها في الفترة من ٧ الى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

سراييفو

المؤتمر الافتتاحي لمركز حقوق الإنسان، جامعة سراييفو.

- - - - -